جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

معيار الإفصاح المحاسبي ودوره في منح الإئتمان المصرفي

(دراسة تطبيقية على بعض البنوك السودانية)

Standard accounting disclosure and its role in bank credit granted

(Case Study on some Sudanese banks)

بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون :

إبتسام موسى الصادق أحمد

إبتهال صلاح قسم الخالق موسى

جادالله حسن دفع الله العوض

عبدالرحيم معتصم أحمد يوسف

منتصر محمد علي عوض البارئ

إشراف :

البروفيسور / هلال يوسف صالح

1437هـ – 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

قال تعالى:

{قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩ }

صدق الله العظيم

سورة الكهف الأية (109).

الإهداء

إلي من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة

{{{ سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم }}}

إلى معنى الحب والحنان والتفاني وبسمة الحياة وسر الوجود

الوالدة العزيزة ،،،

إلى من تكلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار

الوالد العزيز ،،،

إلى أصحاب القلوب الطاهرة والنفوس البريئة إلى من هم اقرب

من روحي إلى رياحين حياتي

إخوتي ،،،

إلى من تحلو بالإخاء وتميزو بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق

إلى من كانوا معي على طريق الخير والنجاح

أصدقائي ،،،

إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضئ الطريق أمامي

الشكر والعرفان

الحمد والشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى ، ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وإلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا وإلى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي أ.د. هلال يوسف صالح الأستاذ العريق بكلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث ، وكانت توجيهاته بمثابة مشكاة أنارت لنا طريق المعرفة ، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه .

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية ، و الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنوجيا ، والعاملين بمكتبة جامعة النيلين ، وجامعة الزعيم الأزهري ، وجامعة الخرطوم ، وجامعة أمدرمان الإسلامية ، وجامعة أفريقيا العالمية ، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث .

مستخلص البحث

تمثلت مشكلة البحث في أثر معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي ، علاقة منح الإئتمان المصرفي بعدم تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ، مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي .

هدف البحث إلى معرفة أثر فاعلية تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي ، بيان مدى تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على المصارف السودانية ، وضع مفهوم واضح ومحدد لمعيار الإفصاح المحاسبي يمكن تطبيقه على المصارف السودانية .

تكمن أهمية البحث في أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد متخذ القرار على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، يعتبر منح الإئتمان المصرفي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى المحلي والدولي وخاصة بعد تزايد حالات عدم السداد وفشل المشاريع الإستثمارية وهروب بعض المتعثرين إلي الخارج أدى إلى تعطيل جزء من رؤوس الأموال مما أدى إلى ضعف تلك المصارف ،يساهم البحث في لفت إنتباه الباحثين لمشكلة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي وكيفية معالجة هذه المشكلة ، تطبيق المصارف لمعيار الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة منح الإئتمان المصرفي ، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن إدارة المصرف من تحديد الوضع المالي للجهة طالبة الإئتمان المصرفي .

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإئتمان المصرفي.

الفرضية الثانية : تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في المصارف .

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإئتمان المصرفي ، يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإئتمان المصرفي ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإئتمان المصرفي ، يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء في إجراءات قرار منح الإئتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية ، تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين ، تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإئتمان المصرفي ، الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإئتمان المصرفي .

أوصى البحث بالأتي ، أن تقوم المنشآت بتطبيق الإفصاح المحاسبي لتعزيز القوائم المالية ، ضرورة إلتزام المصارف بمعيار الإفصاح المحاسبي عند منح الإئتمان ، الإلتزام بالحياد المطلق عند إتخاذ قرار منح الإئتمان وذلك من خلال التطبيق السليم لخطوات منح الإئتمان ، الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر شفافية ، أن يقوم المصرف بتكوين إدارة خاصة لمنح الإئتمان المصرفي ، تدريب العاملين بأقسام الإستثمار في المصارف ، الإهتمام بتصنيف المخاطر الإئتمانية والعمل على تقليلها ، زيادة الفرص في منح الإئتمان المصرفي للمستثمرين .

Abstract

The problem with the research in the impact of the standard on the accounting disclosure of bank credit granting, relationship banking credit granted not to apply standard accounting disclosure, the extent of the Sudanese banks commitment to implement the standard accounting disclosure.

The research aims to determine the impact the effectiveness of the application of standard accounting disclosure on bank credit granted, the extent of the application of standard accounting disclosure on the Sudanese banks, a clear and definite concept of standard accounting disclosure can be applied to the Sudanese banks.

The importance of research in the disclosure of accounting information helps the decision maker to predict future cash flows, is a bank credit granted on the list of priorities of scientific research at the local and international level, especially after the increase in cases of non-payment and the failure of investment projects and the flight of some defaulters abroad led to disable part of the capital which led to the weakness of those banks, research contributes to draw the attention of researchers to the problem of the application of standard accounting disclosure and how to address this problem, the application of banks accounting standard disclosure leads to the safety of bank credit granting, disclosure of accounting information can bank management to determine the financial position of the authority requesting bank credit.

Find tested the following hypotheses:

First hypothesis: there is a statistically significant relationship between the standard of accounting disclosure and the granting of bank credit.

The second hypothesis: the application of accounting disclosure to make decisions affecting the granting of credit in the banks.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results thereof, the application of accounting disclosure positively affect the decision to bank credit granting, provides accounting disclosure of appropriate information to assist in deciding bank credit granted, the application of the accounting disclosure leads to compliance with accounting and auditing that help the integrity of the decision to bank credit granting criteria, the application of disclosure accounting leads to rationalize the decision to bank credit granted, be sure to complete all documents and requirements before you start the procedures decision to grant credit and are kept a file for each process, facilities committed to disclose the accounting in the financial statements, the weakness of accounting disclosure in the financial statements leads to mislead investors, the application of disclosure accounting

increases the chances of bank credit granted, the obligation to apply the standard accounting disclosure limits the problem of defaults in repayment of bank credit.

Recommended search follows, that the facilities apply the accounting disclosure to strengthen the financial statements, the need for banks commitment to standard accounting disclosure when granting credit, commitment to neutrality absolute when a decision granting credit through the proper application of steps granting of credit, the obligation to apply the standard accounting disclosure helps in the preparation of reports finance more transparent, that the bank will configure a special department for the granting of bank credit, training of staff in the departments of investment banks, interest in the classification of credit risk and work to reduce them, increasing opportunities in bank credit granted to investors.

فهرس الموضوعات

عنوان الموضوع	رقم الصفحة
الإستهلال	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
مستخلص البحث	د
Abstract	و
فهرس الموضوعات	ح
فهرس الجداول	ط
فهرس الأشكال	ك
المقدمة	
أولاً : الإطار المنهجي	2
ثانياً : الدراسات السابقة	4
الفصل الأول : الإطار النظري لمعيار الإفصاح المحاسبي	
المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي	13
المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية	22
الفصل الثاني : الإطار المنهجي لمنح الإئتمان المصرفي	
المبحث الأول : مفهوم وأنواع الإئتمان المصرفي	30
المبحث الثاني : أساليب منح الإئتمان المصرفي	37
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية	
المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة	42
المبحث الثاني : إجراء الدراسة الميدانية	46
المبحث الثالث : إختبار صحة الفرضيات	69
الخاتمة	
أولاً : النتائج	81
ثانياً : التوصيات	82
قائمة المصادر والمراجع	84
الملاحق	90

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	47
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	48
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	49
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	50
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	51
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	52
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	53
(8/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	55
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	57
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	58
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	59
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	60
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	61
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة للفرضية الأولى	62
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	63
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	64
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	65
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	66
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	67
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة للفرضية الثانية	68

(1/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	69
(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	70
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	72
(4/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	74
(5/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	75
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	77
(7/3/3)	ملخص نتائج تحقيق فرضيات الدراسة	78

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع	47
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	48
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	49
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	50
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	51
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	52
(7/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	53
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	57
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	58
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	59
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	60
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	61
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة للفرضية الأولى	62
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	63
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	64
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	65
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	66
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	67
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة للفرضية الثانية	68
(1/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	73
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	77
(3/3/3)	ملخص نتائج تحقيق فرضيات الدراسة	79

المقدمة

تشمل :

اولاً : الإطار المنـهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً ، الإطار المنهجي

تمهيد

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركات والمؤسسات التي تقدم طلباً للإقتراض من المصرف ذات أهمية كبيرة لإدارة المصرف ، إذ أن قرار منح التسهيلات الإئتمانية يعتمد على الإفصاح المحاسبي للشركة طالبة الإئتمان ، يستخدم الإفصاح المحاسبي في مجال الإئتمان والإستثمار ، والدمج بين الشركات ، وأن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يعتبر من أهم الأسس التي تستخدم في الحكم على طالب الإئتمان ، وبالتالي إتخاذ القرار بالمنح أو المنع ، الإئتمان هو القيمة التي تتحقق للطرف الدائن في ذمة المدين مقابل وعد بالدفع في تاريخ لاحق ، وهو ينشأ من خلال المعاملات المالية ، فالتسهيلات الإئتمانية تعتبر ضرورية للنشاط المصرفي ، وعليه فإن أي إنحراف فيها يؤدي إلى خسارة ، وهذا مالا يتفق مع الهدف الأساسي للمصرف وهو تحقيق هامش من الربح لتغطية النفقات والمصروفات التي يتحملها المصرف في أدائه لعمله ، ولتوزيع نسبة مرضية من الربح على المساهمين .

مشكلة البحث

تنحصر مشكلة البحث في التساؤلات التالية :

ما أثر معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي ؟

ما علاقة منح الإئتمان المصرفي بعدم تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ؟

ما مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

معرفة أثر فاعلية تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

بيان مدى تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على المصارف السودانية .

وضع مفهوم واضح ومحدد لمعيار الإفصاح المحاسبي يمكن تطبيقه على المصارف السودانية .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في :

الأهمية العلمية ، وتتمثل في :

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يساعد متخذ القرار على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية .

يعتبر منح الإئتمان المصرفي على قائمة أولويات البحث العلمي على المستوى المحلي والدولي وخاصة بعد تزايد حالات عدم السداد وفشل المشاريع الإستثمارية وهروب بعض المتعثرين إلي الخارج أدى إلى تعطيل جزء من رؤوس الأموال مما أدى إلى ضعف تلك المصارف .

يساهم البحث في لفت إنتباه الباحثين لمشكلة تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي وكيفية معالجة هذه المشكلة .

الأهمية العملية ، وتتمثل في :

تطبيق المصارف لمعيار الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى سلامة منح الإئتمان المصرفي .

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يمكن إدارة المصرف من تحديد الوضع المالي للجهة طالبة الإئتمان المصرفي.

فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإئتمان المصرفي .

الفرضية الثانية : تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في المصارف .

منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر البيانات في :

المصادر الأولية :

إستخدام إستمارة الإستبانة

المصادر الثانوية :

المراجع ، الكتب ، الرسائل العلمية ، المجلات العلمية ، الإنترنت .

حدود البحث

تنحصر حدود البحث في :

الحدود المكانية : بنك النيل للتجارة والتنمية ، بنك فيصل الإسلامي السوداني ، بنك الثروة الحيوانية .

الحدود الزمانية : 2014 - 2015

هيكلية البحث

يتضمن البحث مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، المقدمة تشمل الإطار المنهجي والدراسات السابقة ، الفصل الأول بعنوان ، الإطار المنهجي لمعيار الإفصاح المحاسبي ، ويعرض من خلال المبحث الأول ، مفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي ، المبحث الثاني ، الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية ، الفصل الثاني بعنوان ، الإطار المنهجي لمنح الإئتمان المصرفي ويعرض من خلال ، المبحث الأول ، مفهوم وأنواع الإئتمان المصرفي ، المبحث الثاني ، أساليب منح الإئتمان المصرفي ، الفصل الثالث يتمثل في الدراسة الميدانية ويعرض من خلال ، المبحث الأول ، نبذة تعريفية عن عينة الدراسة ، المبحث الثاني ، إجراء الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث ، اختبار صحة الفرضيات، الخاتمة وتشمل ، النتائج والتوصيات .

ثانياً ، الدراسات السابقة

1. دراسة ، صالح عبدالرحمن محمد ، 2009 ، (إدارة المخاطر وأثرها في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي وفق مقررات بازل)[1]

هدفت الدراسة للتعرف على أثر إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي والسيطرة على التعثر ، إنحصرت مشكلة الدراسة في عدم وجود إدارة مخاطر بالمصارف توجه قرارات تعثر العملاء الذين تم منحهم الإئتمان ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، عدم إستكمال إدارة الإئتمان في المصارف لدراسات الجدوى الإئتمانية الخاصة بالعميل طالب الإئتمان ، عدم مراعاة الشفافية والإفصاح في المعلومات الكمية والنوعية المرسلة لإدارة المخاطر، أوصت الدراسة بضرورة إتخاذ قرار منح الإئتمان يبدأ بتوفير المعلومات الصحيحة والدقيقة وعلى إدارة الإئتمان في المصارف إكمال دراسة الجدوى الإئتمانية .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف على أثر إدارة المخاطر في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي ، بينما يختلف هدف بحثنا في أنه تطرق إلى معرفة أثر فاعلية تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

2. دراسة ، زهير أحمد علي ، 2009 ، (أهمية إستخدام التحليل المالي في أغراض منح الإئتمان المصرفي)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مقدرة المصرف في الحصول على أصل مبلغ التمويل وتعثر المقترضين في السداد الأمر الذي أدى إلى ظهور إختناقات السيولة بسبب غياب التحليل المالي ، تكمن أهمية الدراسة في التحليل المالي حيث أنه يوفر مؤشرات تفيد في التنبؤ بمقدرة المقترض على سداد مبلغ التمويل ومايترتب عليه من إلتزامات ، الكشف المبكر لمخاطر التعثر المالي للمقترضين لإتخاذ الإجراءات اللازمة ، هدفت الدراسة إلى إظهار دور التحليل المالي والإستفادة من بيانات القوائم المالية من خلال توضيح نقاط القوة والضعف عند منح الإئتمان وبيان مجموعة من المؤشرات المالية المناسبة والتي يسهل إتباعها لتقويم مقدرة المقترضين على السداد في تاريخ الإستحقاق ، التعرف على أدوات التحليل المالي ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، إتباع أساليب التحليل المالي يفيد المصرف في تقديم معلومات القوائم المالية للمنشآت المقترضة ، أوصت الدراسة بضرورة إتباع أساليب التحليل المالي للتنبؤ بمقدرة

([1]) صالح عبدالرحمن محمد ، **إدارة المخاطر وأثرها في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي وفق مقررات بازل** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م) .

([2]) زهير أحمد علي ، **أهمية إستخدام التحليل المالي في أغراض منح الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2009م) .

المقترض على سداد مبلغ التمويل ، تأهيل وتدريب الكوادر للقيام بعملية التحليل بكفاءة عالية ، الإعتماد على أساليب أخرى غير التحليل المالي كالسمعة الطيبة للمقترض عند إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في دور التحليل المالي في المصارف للوصول لقرارات إدارة السيولة ومنح الإئتمان ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي.

3. دراسة ، عبد العزيز عبدالله علي ، 2009 ، (تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إستخدام تحليل قائمة التدفقات النقدية ومدى الإعتماد عليها في المصارف ، إنحصرت أهمية الدراسة في أن قائمة التدفقات النقدية بوصفها التقليدي لاتمكن الإدارة من رقابة الأداء إلا بعد صياغتها في شكل مؤشرات مالية ذات هدف محدد ودلالة معينة ، هدفت الدراسة إلى إظهار دور تحليل قائمة التدفقات النقدية المنشورة من خلال المؤشرات التي توضح أماكن القوة والضعف في الأداء المالي ، توضيح طرق التحليل المالي المختلفة وأساليبه وأدواته ومحدداته ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الاستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، معظم الشركات لاتقوم بتقديم قائمة التدفقات النقدية عند طلب منح الإئتمان المصرفي ، تعتمد المصارف على تحليل القوائم المالية كالمركز المالي والدخل عند منح الإئتمان بدلاً من قائمة التدفقات النقدية ، أوصت الدراسة بضرورة إلتزام الشركات بتقديم قائمة التدفقات النقدية ضمن متطلبات منح الإئتمان المصرفي ، على إدارات المصارف مراعاة إعتماد التحليل المالي أساساً لمنح التمويل المصرفي بدلاً من الإعتماد على الضمانات والثقة.

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في العلاقة بين تعثر العمليات الإستثمارية للشركات وتحليل قائمة التدفقات النقدية ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في أثر معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

4. دراسة ، حبيب الله أحمد عبدالله ، 2010 ، (فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الإئتمان المصرفي)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إلتزام المصارف السودانية بتطبيق حوكمة الشركات ، ظهرت أهمية الدراسة في أن تطبيق حوكمة الشركات على المصارف السودانية يؤدي إلى إتخاذ قرار سليم في منح الإئتمان المصرفي ، هدفت الدراسة إلى وضع مفهوم واضح ومحدد لحوكمة الشركات على قرار منح الإئتمان المصرفي ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، مبادئ حوكمة الشركات تعمل على توفير آلية لتعزيز مصداقية القوائم المالية المنشورة ، الإلتزام بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات لتعزيز مصداقية القوائم المالية ، إلتزام المصارف بتطبيق حوكمة الشركات عند

([1]) عبد العزيز عبدالله علي ، **تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2009م) .

([2]) حبيب الله احمد عبدالله ، **فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2010م) .

إتخاذ القرارات الإئتمانية ، العمل على تدريب العاملين ، السعي في إقناع الإدارة بأهمية حوكمة الشركات ، الإلتزام بمعايير الآداء ومعايير السلوك المهني .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى توضيح أثر التعثر على المصارف وإفراط المؤسسات المالية في عدم تحليل قائمة التدفقات النقدية ، بينما يختلف هدف بحثنا إلى معرفة أثر فاعلية تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

5. دراسة ، نجم الدين علي سليمان ، 2010 ، (قائمة التدفقات النقدية ودورها في قرارات منح الإئتمان في المصارف التجارية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في إزدياد حجم التعثر في بنك تنمية الصادرات في السودان ، هدفت الدراسة إلى توضيح أثر التعثر على المصارف في عدم تحليل قائمة التدفقات النقدية ، تكمن أهمية الدراسة في الحرص على سلامة المركز المالي والمحافظة على عدم التعثر عن طريق الدراسة الكافية في قرارات منح الإئتمان المصرفي ودراسة الموقف المالي للأفراد والمؤسسات التي ترغب في التمويل ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، مفهوم قائمة التدفقات النقدية لدى معظم العاملين ببنك تنمية الصادرات مفهوم غير محاسبي ، التدفقات النقدية للمصارف التي ترغب في التمويل من بنك تنمية الصادرات تفيد المحلل من مدى قدرة المنشأة على السداد ، أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب الكادرالوظيفي وإنشاء وحدة للتحليل المالي في بنك تنمية الصادرات ، ترفق قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية للمؤسسات التي ترغب في التمويل ، تحليل مكونات قائمة التدفقات النقدية .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى بيان مكونات التدفقات النقدية وأهمية الاستفادة منها في التحليل المالي ، بينما يختلف بحثنا بأنه يهدف إلى بيان مدى تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على المصارف السودانية.

6. دراسة ، فلاح محمود شرار ، 2010 ، (الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإقراض)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات ، مامستوى الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ؟ ، هل هناك إختلاف من وجهة نظر الأفراد العاملين في أقسام الإئتمان والقروض على كفاية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في إتخاذ قرارات الإقراض ؟ ، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في البنوك التجارية ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الأستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هناك إختلاف في أهمية المحتوى المعلوماتي في إتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك ، أوصت الدراسة بضرورة الإعتماد على قائمة الدخل في الحصول على المعلومات لإتخاذ قرارات الإقراض ، الإعتماد على قائمة المركز المالي لتحديد قدرة الشركات على السداد .

([1]) نجم الدين علي سليمان ، **قائمة التدفقات النقدية ودورها في قرارات منح الإئتمان في المصارف التجارية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2010م) .

([2]) فلاح محمود شرار ، **الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإقراض** ، (القاهرة : جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م) .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مستوى الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإقراض بالبنوك التجارية ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي .

7. دراسة ، عاصم حسن محمد ، 2011 ، (أثر التحليل المالي على قرارات منح الإئتمان المصرفي في البنوك السودانية)[1]

هدفت الدراسة إلى بيان مدى إستخدام أساليب التحليل المالي في منح الإئتمان المصرفي ، معرفة أثر التحليل المالي في التنبؤ بمخاطر الإئتمان المصرفي ، إنحصرت مشكلة الدراسة في التساؤلات ، ماهي العلاقة الإحصائية بين التحليل المالي للقوائم المالية وتخفيض مخاطر منح التسهيلات الإئتمانية ؟ ، هل التحليل المالي للقوائم المالية يوفر مؤشرات تساهم في التنبؤ بمخاطر منح الإئتمان المصرفي ؟ ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج التحليلي الوصفي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، التحليل المالي للقوائم المالية من قبل البنك للجهة طالبة الإئتمان وفر مؤشرات إيجابية للبنك ساهمت في خفض مخاطر منح الإئتمان المصرفي ، أوصت الدراسة بضرورة التحليل المالي للقوائم المالية قبل إتخاذ القرارات الإئتمانية للمصارف ، أن تعتمد إدارة الإستثمار بالبنوك عند منحها للتمويل للاطراف الخارجين على التحليل المالي للتقارير المنشورة .

يتضح بأن هذه الدراسة تناولت أثر التحليل المالي على قرارات منح الإئتمان المصرفي في البنوك السودانية ، بينما يختلف بحثنا بأنه يوضح مفهوم معيار الإفصاح المحاسبي ودوره في منح الإئتمان المصرفي.

8. دراسة ، الحسين العباس الحسين ، 2012 ، (دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي)[2]

هدفت الدراسة إلى إستعراض مفهوم ومبادئ وأهداف حوكمة الشركات ، والتعرف على إيجابياتها وعلى ماهية الإئتمان المصرفي وأنواعه ومحددات تطبيق مقررات لجنة بازل على مستوى مخاطر الإئتمان المصرفي ، إهتمت الدراسة بالتوسيع في الإفصاح والشفافية كنتيجة للتطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة ، تكمن مشكلة الدراسة في التساؤلات ، هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق حوكمة الشركات والحد من مخاطر الإئتمان المصرفي ؟ ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، الخطر الذي يصاحب عملية منح الإئتمان المصرفي يقل بنسبة كبيرة عند تطبيق مبادئ الحوكمة ، وجدت علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات والحد من مخاطر الإئتمان المصرفي ، أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بالحياد المطلق عند قرار منح الإئتمان من خلال التطبيق

([1]) عاصم حسن محمد ، **أثر التحليل المالي على قرارات منح الإئتمان المصرفي في البنوك السودانية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م) .

([2]) الحسين العباس الحسين ، **دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2012م) .

السليم لمبادئ حوكمة الشركات ومقررات لجنة بازل ، تطوير أساليب الرقابة من حيث الشكل والمضمون خاصة في مجال الإئتمان المصرفي ، بناء مؤسسة مستقلة لمكافحة الفساد بالجهاز المصرفي .

يتضح بأن هذه الدراسة إهتمت بتطبيق حوكمة الشركات في المصارف وذلك للحد من مخاطر التسهيلات الإئتمانية ، بينما تختلف أهمية بحثنا بتوضيح مفهوم معيار الإفصاح المحاسبي والدور الذي يلعبه في منح الإئتمان المصرفي .

9. دراسة ، هديل أمين الشخيلي ، 2012 ، (العوامل المحددة لقرارات الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الازمة المالية وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص لتعاظم قيمة القروض المتعثرة ، هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل لقرارات الإئتمان المصرفي وتحليل القوائم وتقييم أهميتها النسبية والتعرف على المعوقات والصعوبات التي تؤثر على إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي ، تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج المرتكزات الرئيسية التي يقوم عليها القرار الإئتماني في المصارف ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، هناك دور ذو أهمية للوضع المالي للعميل والسمات الشخصية ونمو السياسات الإئتمانية للبنك المقرض وإدارة الإئتمان على عناصر الوضع المالي للعميل ، زيادة الإئتمان بتحليل النسب المالية لمعرفة الوضع المالي .

يتضح بأن هذه الدراسة إهتمت برفع كفاءة البنوك وتعزيز حوافز دعمها على الإقتصاد وأثر الإئتمان المصرفي على الإقتصاد ، بينما يختلف بحثنا بأنه يهتم بأثر معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

10. دراسة ، عوض عمر العوض ، 2012 ، (أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الآداء البيئي على القوائم المالية للمنشآت الصناعية)[2]

هدفت الدراسة إلى كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في القوائم المالية للمنشآت الصناعية بالسودان ، التعرف على أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في القوائم المالية ، بيان دور القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي في تحسين المحتوى الإعلامي للقوائم المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة كيفية القياس والإفصاح المحاسبي على الأداء البيئي في القوائم المالية للمنشآت الصناعية بالسودان ، قياس الأداء البيئي في القوائم المالية للمنشآة الصناعية بالسودان ، إستخدمت الدراسة ، النهج التاريخي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، القياس والإفصاح المحاسبي يساعد في تحسين مصداقية القوائم المالية ، يوفر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي

([1]) هديل أمين الشخيلي ، **العوامل المحددة لقرارات الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية** ، (القاهرة : جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012م) .

([2]) عوض عمر العوض ، **أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الآداء البيئي على القوائم المالية للمنشآت الصناعية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012م) .

معلومات ملائمة لإحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، أوصت الدراسة بضرورة قيام المنشآة الصناعية بالقياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي للمساهمة في تحسين صورة القوائم المالية ، تفعيل دور القياس والإفصاح المحاسبي في تقويم الآداء البيئي .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في كيفية القياس والإفصاح المحاسبي عن الاداء البيئي في القوائم المالية للمنشآت الصناعية بالسودان ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في ماعلاقة منح الإئتمان المصرفي بعدم تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي ؟ .

11. دراسة ، سلمى مختار محمد ، 2012 ، (دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية)[1]

ظهرت أهمية الدراسة في دور الإفصاح المحاسبي بتوفير الثقة بين المتعاملين في سوق الأوراق المالية حيث أن المعلومات المحاسبية تعتبر وسيلة لإتخاذ القرار للمستثمر ، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية حيث يحتاج المستثمر إلى معلومات تساعده في إتخاذ قراره الإستثماري ، هدفت الدراسة إلى بيان مفهوم وأهمية الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية ، توضيح المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية لخدمة المستثمرين عند إتخاذهم لقرارات الإستثمار ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، إحتكار المعلومات وعدم العدالة في توفيرها لجميع المتعاملين يؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة ، توفير الملائمة في توفير المعلومات المحاسبية المفصح عنها يساعد في الإستفادة القصوى من هذه المعلومات ، أوصت الدراسة بضرورة الإلتزام بتطبيق المعايير الدولية في الإفصاح المحاسبي يدفع من جودة التقارير والقوائم المالية المقدمة من قبل الشركات المصدرة لها.

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في كيفية تحديد دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في ماهو أثر معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي ؟ .

12. دراسة ، سامية إبراهيم حسين ، 2013 ، (أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في إستحواز معايير الإفصاح في المصارف على إهتمام قليل من السابق حيث كان التركيز على معايير الإفصاح في الشركات الصناعية والتجارية فقط وأن الإفصاح في القوائم المالية الخاصة بالمصارف محكومة ببعض القيود ، هدفت الدراسة إلى إستعراض مفهوم وأنواع الإفصاح المحاسبي ومعايير

([1]) سلمى مختار محمد ، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012م) .

([2]) سامية إبراهيم حسين ، **أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013م) .

الإفصاح الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية ، ومعيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية ، إهتمت الدراسة بالمصارف ودورها في الحياة الإقتصادية والإجتماعية ورأس المال بالنسبة لقوة ومتانة المصارف ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، المنهج التحليلي الوصفي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، المصرف يعد قائمة التدفقات النقدية ويقوم بمقارنتها مع السنة السابقة وتشتمل على صافي النقد من العمليات التشغيلية والإستثمارية والتمويلية ، أوصت الدراسة بضرورة إعداد المصارف قائمة الدخل ، قائمة المركز المالي ، قائمة التدفقات النقدية وفقاً للأسس والقواعد التي نص عليها المعيار لتواكب مستخدمي القوائم المالية .

يتضح بأن هذه الدراسة تناولت أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي ، بينما يختلف بحثنا في تناوله لمعيار الإفصاح المحاسبي ودوره في منح الإئتمان المصرفي .

13. دراسة ، منى إبراهيم المكاشفي ، 2013 ، (مدى تطبيق البنوك للمعيار الدولي (30) الإفصاح المحاسبي للبنوك والمؤسسات)[1]

تناولت الدراسة مشكلة عدم الإلتزام بتطبيق الإفصاح المحاسبي في البنوك والمؤسسات السودانية ، هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق البنوك السودانية للمعيار الدولي للإفصاح المحاسبي والتعرف على المعيار الدولي (30) الإفصاح في البنوك والمؤسسات المالية وأهمية القطاع المصرفي وماتلعبه المصارف من دور فعال في إقتصاد الدول ، إستخدمت الدراسة المنهج التاريخي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الإستقرائي ، توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، أن قيمة المطلوبات والتعهدات الإحتمالية تمثل مبالغ كبيرة من نشاط البنك وعندما يتم الإفصاح عن تلك المطلوبات يعطي لمستخدم القوائم المالية معرفة مدى تأثير هذه المطلوبات على سيولة البنك ، أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المعيار الدولي (30) بصورة أفضل من ما هي عليه وأن يكون هناك قانون يلزم البنوك بتطبيق المعيار الدولي وأن يتم الإفصاح عن تواريخ إستحقاق الموجودات والمطلوبات لأنه يعطي مؤشر للحكم على سيولة البنك .

يتضح بأن هذه الدراسة ركزت على أهمية القطاع المصرفي وتطبيقه للمعيار الدولي ، بينما يختلف بحثنا بأنه يهتم بمدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي .

14. دراسة ، نجم الدين إبراهيم حسن ، 2014 ، (الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي)[2]

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات ، ماهي أهم خصائص العمل المصرفي والتي تختلف عن المنشأت غير المالية وتؤثر على شكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية في المصارف السودانية ؟ ، هل تؤثر

([1]) منى إبراهيم المكاشفي ، **مدى تطبيق البنوك للمعيار الدولي (30) الإفصاح المحاسبي للبنوك والمؤسسات** ، (الخرطوم : جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013م) .

([2]) نجم الدين إبراهيم حسن ، **الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2014م) .

معلومات التدفقات النقدية في قرارات الحصول على التمويل بالمصارف السودانية ؟ ، هدفت الدراسة إلى تحليل خصائص العمل المصرفي وإختلافه عن المنشآت غير المالية وأثر ذلك على إعداد وتفسير قوائم التدفقات النقدية في المصارف ، تحديد طبيعة وأثر مرحلة التعثر المالي للمصارف ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، الإهتمام ببيانات التدفقات النقدية تعبر عن طبيعة الموقف المالي للشركات والذي يعكس حقيقة الصعوبات والعقبات النقدية والتي تواجه الإدارة وتؤدي إلي الفشل والإفلاس إلي جانب دورها الفعال في التنبؤ ، أوصت الدراسة بضرورة العمل على تفعيل دور المعلوماتية في السوق المصرفي في ظل تكوين قاعدة بيانات مالية وتسويقية وإنتاجية وإقتصادية وإدارية وتكون مصنفة تصنيفاً دقيقاً للشركات والمصارف .

يتضح بأن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في مساهمة الإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية في إظهار مشاكل السيولة والإفلاس في المصارف السودانية ، بينما تختلف مشكلة بحثنا في مدى إلتزام المصارف السودانية بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي .

15. دراسة ، حيدر أحمد حسن ، 2014 ، (كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى حاجة مستخدمي القوائم المالية في كيفية الحصول على القوائم المالية المنشورة ، وما هو مدى تأثير نشر التقارير المالية على الأسعار ؟ ، تكمن أهمية الدراسة في مدى تقيم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، هدفت الدراسة للتعرف على العلاقة بين الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في صناعة القرارات ، التعرف على مدى رضا مستخدمي البيانات المالية عن مستوى الإفصاح الحالي في المنشآت ، التعرف على المشاكل الناجمة عن نوعية الإفصاح المالي في المنشآت ، إستخدمت الدراسة ، المنهج التاريخي ، المهج الإستقرائي ، المنهج الإستنباطي ، المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها ، إن الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات التي يعتمد عليها المستخدمين والمستثمرين في صناعة قراراتهم ، إن المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية تساعد في صناعة القرار ، أوصت الدراسة بضرورة إصدار دليل لأفضل الممارسات لإدارة كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لدى المنشآت يتضمن قواعد ومبادئ تبنى على الشفافية التامة وتشجع المنشآت على الإلتزام بمتطلبات الإفصاح الصادرة في سوق الخرطوم للأوراق المالية .

يتضح بأن هذه الدراسة هدفت إلى التطبيق العملي للإفصاح المحاسبي وأثره في صناعة القرار من خلال القوائم المالية المنشورة ، بينما يختلف هدف بحثنا في معرفة أثر فاعلية تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي على منح الإئتمان المصرفي .

([1]) حيدر أحمد حسن ، **كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2014م) .

الفصل الأول

الإطار النظري لمعيار الإفصاح المحاسبي

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي .

المبحث الثاني : الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية .

المبحث الأول

مفهوم وأهداف وأنواع الإفصاح المحاسبي

الإفصاح لغة يعني البيان [1] ، الإفصاح مصطلح لغوي مشتق من الفصاحة ، والفصيح هو صاحب البيان والمنطق الذي يميز جيد الكلام من رديئه ، وكلام فصيح يقصد به كلام سليم و واضح [2] ، وأفصح الأعجمي إذا تكلم بالعربية وفهم عنه ، وأفصح كلامه إفصاحاً أي تكلم بالفصاحة وأفصح عن الشئ إفصاحاً إذا بينه وكشفه [3] ، وقد ورد في القرآن الكريم على لسان سيدنا موسى عليه السلام قال تعالى: {وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفۡصَحُ مِنِّي لِسَانٗا فَأَرۡسِلۡهُ مَعِيَ رِدۡءٗا يُصَدِّقُنِيٓۖ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ} (سورة القصص ، الأية [34]).

الإفصاح المحاسبي

عرف الإفصاح المحاسبي بأنه شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية [4] ، وعرف بأنه تفسير أو إظهار حقيقة أو رأي أو تفاصيل تتعلق بالقوائم المالية و يتضمنها تقرير المراجع ، ويظهر في شكل معلومة أساسية أو ملحوظة المساعدة في تفسير التقارير المالية [5] ، عرف الإفصاح المحاسبي بأنه الطريقة أو الإسلوب أو الشكل الذي يتم به تنظيم إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بتاريخ نشاط المنشأة ومركزها المالي في القوائم المالية بما يسهل مهمة مستخدمي هذه القوائم عند تقويم أداء المنشأة وإتخاذ القرارات المتعلقة بها [6] .

ومن التعريفات أعلاه للإفصاح المحاسبي هناك قواسم مشتركة للإفصاح المحاسبي يمكن حصرها في:

الإفصاح من الناحية الإيجابية ، مساهمته في إيجاد وسيلة فعالة للإتصال بين المنشأة ومستخدمي التقارير المالية من خلال البيانات والمعلومات المالية الواردة في التقارير المالية .

الإفصاح من الناحية السلبية ، حالة عدم كفاية الإفصاح المحاسبي في عرض كافة المعلومات المالية والمحاسبية وما يترتب عليه من أثار سالبة على إتخاذ القرارات غير السليمة .

نستنتج من تعاريف الإفصاح المحاسبي بأنه :

([1]) مجد الدين محمد يعقوب الفيروز ، **القاموس المحيط** ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1993 م) ، ص 240 .

([2]) العبيد محمد البدوي وآخرون ، **معجم أسماء العرب** ، (عمان : مكتبة عمان ، 1991 م) ، ص 133 .

([3]) محجوب عبدالله حامد ، إطار عملي ـ المحاسبة البيئية ، (الخرطوم : جامعة ام درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000 م) ، ص 79 .

([4]) عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : مطبعة ذات السلال ، 1991 م) ، ص 330 .

([5]) جميل حسن محمد النجار ، **متطلبات الإفصاح في القوائم والتقارير المالية لدى الشركات المساهمة العامة في فلسطين** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، 2007 م) ، ص 105 .

([6]) محمد شريف توفيق ، **قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح بالمملكة السعودية** (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد 61 ، 1989 م) ، ص 125.

1. الوضوح التام للبيانات والمعلومات المحاسبية التي تساعد مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرارات الصحيحة .
2. عدم إخفاء أي معلومات ذات أهمية في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد التقارير المالية .
3. إظهار كافة المعلومات اللازمة لتقييم المشروعات بصورة يسهل فهمها للمستخدمين وللتنبؤ بمقدرة المنشأة على تحقيق الأرباح المستقبلية .

نستطيع تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار للحقائق والتفاصيل التي تتعلق بالقوائم والتقارير المالية لتسهيل مهمة مستخدمي هذه القوائم والتقارير عند تقويم الأداء وإتخاذ القرارات .

إن المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها يجب أن تتصف بالأتي[1] :

1. الشمول ، تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على الإجابة على أي تساؤلات من مستخدمي التقارير المالية.
2. الدقة ، خلوء البيانات والمعلومات المحاسبية من الاخطاء .
3. الملائمة ، التوقيت المناسب للمعلومات المحاسبية .
4. الوضوح ، تكون المعلومات المحاسبية سهلة الفهم وخالية من الغموض .
5. الموضوعية ، البعد عن التحيز لجهة ما .
6. القياس الكمي ، تكون المعلومات المحاسبية قابلة للقياس الكمي .

نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي

ظهر الإفصاح أول مرة في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي في نطاق قوانين الشركات الإنجليزية كقاعدة قانونية على الرغم من وجود مبادئ ومعايير للمراجعة أنذاك ، وظهر هذا المصطلح أول مرة في الولايات المتحدة الامريكية في الثلث الأول من القرن العشرين ، ثم المملكة المتحدة .

لم تكن لقوانين الشركات الأمريكية دوراً ملحوظاً في التأثير على المعاملات المحاسبية بل إستمدت مقوماتها من الجهود المدنية حيث تم تأسيس المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين عام 1896م ولم تصدر عنه قواعد او معايير إلا بعد ثلاثين عاماً ، وفي عام 1933م صدر قانون لتنظيم إصدار الأوراق المالية وتبعه قانون لتنظيم تداول هذه الأوراق في السوق المالية عام 1934م[2] ، وقد فرض هذا القانون على أي شركة تصدر أسهم لأول مرة ، أن تودع لدى الهيئة قائمة تتضمن كل المعلومات المهمة والجوهرية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون وأن يتم الإفصاح عن هذه المعلومات في نشرة الإكتتاب ، قام المجمع الأمريكي بإصدار ميثاق تنظيم المهنة عام 1962م ، وقد حدد هذا الميثاق المجالات والأفعال التي تدين المراجع القانوني وتعتبره مخلاً بأداب المهنة ومنها [3] :

([1]) www.aazs.net .

([2]) محمد السيد الناغي ، **دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية** ، (القاهرة : المكتبة العصرية ، 2002 م) ، ص 162 .

([3]) ACPA , By Laws . Code of Professional Ethics , (N.Y : AICPA ,1962) , p31 .

1. عدم الإفصاح عن أي حقيقة مهمة تكون معروفة ولم تتضمنها القوائم المالية .
2. عدم الإفصاح عن أي تحريف جوهري في القوائم المالية .
3. عدم الإفصاح عن تخلي الإدارة عن الإلتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

نستنتج من تطور الإفصاح المحاسبي في الولايات المتحدة الامريكية مايلي :

1. عام 1933 تأسست الهيئة الحكومية المشرفة على الأسواق المالية .
2. عام 1934م صدر قانون لتنظيم التداول داخل البورصة .
3. إلتزام إدارة الشركات بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية .
4. يقوم المراجع القانوني بالتحقق من عدالة القوائم المالية .

العوامل التي ساهمت في تطور الإفصاح المحاسبي

تتمثل العوامل التي ساهمت في تطور الإفصاح المحاسبي في [1] :

1. العوامل الإقتصادية

ظهرت أهمية الإفصاح مع ظهور شركات المساهمة العامة وزادت أهميته بعد أزمة الكساد في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1929م ، والذي أدى إلى قيام الكثير من الشركات بالتلاعب بالأرقام المحاسبية المنشورة بهدف إجتذاب رؤوس الأموال وتوجيهها إلى مشاريع غير ناجحة وبعضها وهمية ، وكذلك الأزمة التي أصابت أسواق المال الأسيوية والتي كانت نتيجة إهمال تطبيق معايير المحاسبة الدولية وخصوصاً الإفصاح في التقارير المالية الصادرة عن منشآت الأعمال .

2. العوامل الإدارية

نتيجة للتطور الإقتصادي تطورت النواحي الإدارية ، ونتيجة لزيادة عدد المساهمين في الشركات المساهمة العامة أدى ذلك إلى ظهور دور كبير للإفصاح والذي ظهر في الإعلان في ميزانية المنشآت والتي تلخص مركزها المالي في تاريخ محدد .

3. العوامل القانونية

تؤثر هذه العوامل بشكل خاص على مطالبة الهيئات المهنية في مبادئ المحاسبة كقيد أساسي وإلزام الشركات بها .

نشأة وتطور الإفصاح المحاسبي في المملكة المتحدة

عام 1844م صدر قانون بشأن تكوين وإدارة الشركات ذات المسؤلية غير المحدودة وفرض هذا القانون على الشركات إصدار القوائم المالية ، ولم يتضمن نص واضح عن شكل القوائم المالية وذلك لأن المعلومات المحاسبية في تلك الفترة كانت من الأسرار التي لايجوز الكشف عنها للغير ، وتم تعديل هذا القانون عام 1845م

([1]) فريدرك تشوي ، كارل أن فروست ، **المحاسبة الدولية** ، تعريب محمد عصام الدين زايد ، أحمد حجاج ، (الرياض : دار المريح للنشر ، 2004 م) ، ص ص 179 ، 200 .

حيث نص بإلزام مديري الشركات بإعداد ميزانية عمومية والتوقيع عليها بحيث تكون عادلة وشاملة وأن يتم مراجعتها بواسطة الملاك في الشركة ، عام 1862م صدر قانون تضمن لأول مرة تفصيلاً لمهام المراجع و وضع نموذجاً لشهادة المراجع التي يرفقها بالميزانية العمومية [1] ، عام 1879م صدر قانون يلزم البنوك ذات المسؤلية المحدودة أن تفصح عن قوائمها المالية سنوياً على أن يتم إعتمادها من مراجع مستقل ومحايد ، وجاء هذا القانون كرد فعل لإفلاس أحد البنوك نتيجة لتقويم الإصول بالزيادة وتخفيض الإلتزامات كوسيلة لإخفاء عدم قدرة البنك على سداد إلتزاماته وحرص الإدارة على توزيع الأرباح ، عام 1900م صدر قانون يلزم شركات الأموال المسجلة أن تنشر قوائمها المالية بعد إعتمادها من مراجع قانوني محايد ، عام 1907م صدر قانون يلزم شركات الأموال أن تودع لدى الحكومة المختصة نسخة من الميزانية العمومية سنوياً بعد إعتمادها من مراجع خارجي محايد على أن ينص في تقريره أن عملية الفحص إمتدت إلى مضمون وجوهر الميزانية ، صدر في عامي 1928م ، 1929م قانون تضمن تغيرات جوهرية ، حيث ألزما بالإفصاح عن قائمة الدخل لأول مرة والتمييز بين الأسهم المصرح بها المصدرة والإفصاح بصفة مستقلة عن الإصول غير الملموسة والقروض المقدمة لمديري الشركات وموظفيها وكذلك الإستثمارات في الشركة التابعة والإفصاح عن برنامج الإصدار الإضافي [2] ، عام 1947م صدر قانون ينظم مهنة المراجعة ويحدد إختصاصات المراجع ويلزم الشركات بأن تراجع قوائمها من قبل مراجع ينتمي إلى تنظيم مهني ، عام 1948م صدر قانون يلزم المراجع بأن يدلي برأيه عن السجلات المحاسبية وما إذا كانت القوائم المالية تفصح عن الموقف المالي للشركة ، عام 1967م صدر قانون تضمن المزيد من متطلبات الإفصاح المحاسبي منها ، طرق تقويم المخزون إجمالي الإصول الثابتة التي حصلت عليها الشركة خلال العام والإصول التي تم التخلص منها ، المصروفات الرأسمالية المصرح بها ولم يتم التعاقد بشأنها والقيمة الإجمالية للإستثمارات وإجمالي القروض مع الإفصاح عن شروط السداد ومعدل الفائدة [3].

نستنتج من تطور الإفصاح في المملكة المتحدة أن الإفصاح المحاسبي قد مر بثلاثة مراحل تتمثل في:

المرحلة الأولي ، نشأ الإفصاح في الوقت الذي كانت فيه الوحدات الإقتصادية عبارة عن منشآت فردية وكانت المعلومات المحاسبية من الأسرار التي لا يجوز الإفصاح عنها .

المرحلة الثانية ، بعد تزايد أعداد منشآت الأشخاص وتباينت العلاقات بين الشركاء ، أصبح الإفصاح عن المعلومات المحاسبية إختيارياً .

المرحلة الثالثة ، بدأت عند ظهور شركات الأموال ، إنفصلت الإدارة عن الملكية وإعتمدت الإدارة على أموال المستثمرين ، وأصبح الإفصاح المحاسبي إجبارياً لحماية مصالح المستثمرين وتحقيق المصالح العامة .

([1]) خالد أمين عبدالله ، **الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية** ، (عمان : مجلة المحاسب القانوني ، العدد 92 ، 1995 م) ، ص 38 .

([2]) حسين محمد حسين أبوزيد ، **دراسات في المراجعة** ، (القاهرة : الوفاء للطباعة والنشر ، 1986 م) ، ص ص 5 ، 6 .

([3]) محمود السيد الناغي ، **مرجع سابق** ، ص ص 160 ، 161 .

أهداف الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهداف الإفصاح المحاسبي في [1] :

4. تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة في إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة .
5. أن تشتمل القوائم المالية على معلومات تساعد مستخدميها على توجيه مدخراتهم نحو الإستثمار في المنشأة ذات العائد الحقيقي المجزي ، الأمر الذي يترتب عليه التوزيع الأمثل للموارد الإقتصادية المحدودة .
6. إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية [2] .
7. مساعدة متخذي القرار علي صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة وخاصة في الإستثمار ، لذا يتطلب أن يكون حجم وقيمة المعلومات المحاسبية ونوعيتها المفصح عنها يتناسب مع أهمية القرارات المزمع إتخاذها في توفر المعلومات ، على أن يكون الإهتمام بالإفصاح مرتبط زمنياً بتحليل نتائج الماضي وفهم وإستيعاب الحاضر والتنبؤ بالمستقبل .
8. زيادة فعالية الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة من حيث كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها يؤدي بالضرورة إلى زيادة فعالية السوق المالي[3] .

ونستطيع إضافة الأهداف التالية :

1. توضيح الأساليب والوسائل الفنية المحاسبية وشكل ومحتوى التقارير المالية لبيان وكمية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من إتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم من تعاملهم مع الوحدات الإقتصادية .
2. يقدم معلومات مفيدة للمستثمرين للمساعدة على عملية إتخاذ قرارات إقتصادية رشيدة .
3. تقديم معلومات للمقرضين والعملاء لتساعدهم في تقويم التدفقات النقدية التي يمكن أن تؤول إليهم نتيجة علاقتهم بالمنشأة .

أهمية الإفصاح المحاسبي

تتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في الأتي [4] :

([1]) محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، **الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، 1990 م) ، ص ص 63 ، 66 .

([2]) كمال عبدالعزيز النقيب ، **مقدمة في نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004 م) ، ص 204 .

([3]) محمد فداء الدين بهجت ، **الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها ـ دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** ، (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، رسالة دكتوراة ، منشورة ، 1986 م) ، ص 66 .

([4]) رضوان حلوه حنان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) ، ص 445 .

1. زيادة حاجة الشركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات ، فأصبح الإفصاح المحاسبي يعد شرطاً أساسياً لتأسيس وإدارة أسواق المال الجيدة .
2. للإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق آلية سوق رأس المال ، من حيث أسعار الأسهم ، وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه هذه الأسهم ، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلي تخفيض عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي يزيد حجم سوق رأس المال متمثلاً في زيادة عدد الأسهم المعروضة للتداول وزيادة التعامل في الأسهم [1] .
3. إسهامه في زيادة منفعة المعلومات المالية ، والتي تنعكس بدورها على المجتمع ، نظراً لأنها تتحدد فقط بالمنفعة المتحققة من إستخدامها في موقف معين ، ولكن قيمة هذه المعلومات تحدد بمجموع المنافع التي يتحصل عليها الأطراف ذات العلاقة من إستخدامها في مواقف متعددة [2] .
4. يؤدي الإفصاح دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطره والعائد الذي تحققه الأسهم ، حيث أصبح الإفصاح يميز بين الشركات ذات السمعة الطيبة والمركز المالي القوي .
5. يساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في توجيههم نحو الإستثمار في المشروعات ذات العائد الإقتصادي الحقيقي والكبير [3] .

ونستطيع إضافة الأهمية التالية :

يساهم في إظهار الحقائق والتفاصيل المتعلقة بالقوائم المالية ومايرافقها من إيضاحات في شكل معلومات او ملاحظات ، تساعد مستخدمي التقارير المالية في فهم وتفسير ماتحتويه هذه التقارير من بيانات ومعلومات ، ومن ثم إستخدامها في ترشيد عملية إتخاذ القرارات بهدف تحقيق المنافع الإقتصادية .

أنواع الإفصاح

تتمثل أنواع الإفصاح بالأتي [4] :

1. الإفصاح الشامل

يسمى أيضاً بالإفصاح الكامل ، ولايعني الإفصاح الشامل أن تكون المعلومات كثيرة وتفصيلية ، لكن يقصد به أن تصل إلي مستخدمي المعلومات المحاسبية كل الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بنتيجة

([1]) د. كمال الدين الزهراوي ، د. عبدالله هلال ، **المحاسبة المتوسطة ـ مدخل نظري تطبيقي** ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999 م) ، ص 17 .

([2]) عبد السميع الدسوقي ، **المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم : جامعة القاهرة بالخرطوم ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 33 ، 1985 م) ، ص 272 .

([3]) جميل حسن محمد النجار ، **مرجع سابق** ، ص 105 .

([4]) د. وصفي عبد الفتاح أبوالمكارم ، **المحاسبة المتوسطة (1)** ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 م) ، ص ص 48 ، 49 .

العمليات والمركز المالي ، يتطلب المفاضلة بين بديلين من أجل تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يفصح عنها وهما :

البديل الأول ، الإفصاح عن قدر كاف من المعلومات ، وهذا البديل يستلزم مزيد من الوقت والجهد لتحليل الإستيعاب ، فضلاً عن زيادة تكاليف إعدادها ، وقد يكون التفصيل الشديد في المعلومات على حساب العناصر المهمة الواجب إبرازها والتأكد عليها.

البديل الثاني ، الإفصاح عن المعلومات في شكل مختصر بحيث يسهل فهمها ، ولكن ينبغي ألا يكون الإختصار بالقدر الذي يخفي حقائق هامة أو يكون سبباً في التضليل وسوء الفهم لمستخدمي هذه المعلومات.

هذا الإفصاح لايقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية بل يمتد إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري على القرارات المتخذة ، لذلك فإن الإختصار على المعلومات المالية وتجاهل المعلومات الوصفية الهامة قد يضلل متخذي القرارات .

2. **الإفصاح المناسب**

التقارير المحاسبية عن جميع المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة [1] .

3. **الإفصاح العادل**

الإهتمام المتوازن بإحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية [2] .

4. **الإفصاح الكافي**

ضرورة أن تتضمن القوائم المالية والإيضاحات التي حولها جميع المعلومات الهامة واللازمة لكي تكون القوائم المالية مفيدة لمستخدميها ، ويتطلب ذلك إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في إتخاذ القرارات على المعلومات المحاسبية [3] .

5. **الإفصاح التام**

تصميم وتعدد القوائم المالية الدورية الموجهة إلى عامة المستخدمين بشكل يعكس دقة الأحداث الإقتصادية التي أثرت على المنشأة خلال الدورة المالية وأن تتضمن القوائم معلومات كافية لجعلها مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي أو المتوسط [4].

([1]) د. محمد مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات** ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996 م) ، ص336.

([2]) د. الهادي أدم محمد ، **نظرية المحاسبة** ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2003 م) ص 163 .

([3]) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، **معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الإسلامية** ، (المنامة : ب . د ، 2002 م) ، ص 66 .

([4]) رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص 443 .

6. الإفصاح الملائم

أن تفصح التقارير المالية عن كل ما من شأنه أن يجعلها غير مضللة [1] .

7. الإفصاح الوقائي

يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محددة على إستخدام المعلومات المحاسبية ، لذلك لابد أن تكون على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء إستخدامها ، ولو ترتب على ذلك إستبعاد بعض المعلومات التي قد تكون ملائمة ، و وفقاً لذلك فإن الإفصاح الوقائي يتطلب توضيح السياسات المحاسبية والتغيرات فيها ، وتصحيح الأخطاء في القوائم المالية [2] .

8. الإفصاح التثقيفي

ظهر هذا النوع نتيجة إزدياد أهمية الملائمة بإعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض إتخاذ القرارات[3] .

9. الإفصاح الإختياري

يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشآتهم أكثر من غيرهم من الخارج ، وقد أفادت عدة دراسات أن لدى المديرين الحافز للإفصاح الإختياري عن هذه المعلومات ، ومن هذه الحوافز إنخفاض تكلفة معاملات تبادل الأوراق المالية الخاصة بالمنشأة ، وزيادة إهتمام المحللين الماليين والمستثمرين بالمنشأة ، وزيادة السيولة وإنخفاض تكلفة رأس المال [4] .

10. الإفصاح التفاضلي

يركز في القوائم المالية بصورة مختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الإتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل ، يعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحاً شاملاً ، لكن الكثير منهم لا

([1]) محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، **مرجع سابق** ، ص 63 .

([2]) الهادي آدم محمد ، **مرجع سابق** ، ص ص 160 ، 161 .

([3]) عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 330 .

([4]) أمين السيد أحمد لطفي ، **المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات** ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2004 م) ، ص 288 .

يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة ذات تحليل فني أقل ، وأن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمراً أقل معرفة وإستيعاباً من المستثمر العادي الذي تفرضه مهنة المحاسبة [1] .

يتضح أن أنواع الإفصاح المحاسبي لايوجد بينها تعارض يذكر ، بل تنحصر جميعها حول هدف واحد ، هو توفير بيانات ومعلومات موضوعية وملائمة تخدم الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة بطريقة واضحة ومتوازنة في إتخاذ القرارات ، ويرجع ذلك إلى أن عملية الإفصاح المحاسبي هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب ، حتى تكون المعلومات أكثر فائدة وأسهل فهماً في عملية صناعة وإتخاذ القرارات .

([1]) رضوان حلوه حنان ، **مرجع سابق** ، ص ص 448 ، 449 .

المبحث الثاني

الإفصاح المحاسبي في المصارف التجارية

الإفصاح المحاسبي هو الجزء المهم في المؤسسات المالية لأنه يوفر الوضوح للمستثمر في إختيار فرصة الإستثمار المناسبة ، وهو ضرورة فرضت على شركات المساهمة والمصارف والمؤسسات المالية للتطور الذي حدث في هذه المؤسسات مما أدى إلى توسيع أعمال المؤسسات والشركات والمصارف ، ومن ذلك وجد أن الإفصاح عن المعلومات يوفر سلامة المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية[1] .

وبعد هذا التطور الذي حصل ظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات لذلك فقد إتجهت معظم الشركات في الدول الغربية وأمريكا إلى إنتاج معلومات محاسبية تتمتع بقدر كبير من الإفصاح المحاسبي وهذه المعلومات المفصح عنها تزيد من ثقة المستثمرين والعملاء وكافة المتعاملين بالقوائم المالية وكذلك تلبي حاجاتهم [2] ، الإفصاح عن المعلومات في المصارف التجارية تستخدم لأغراض إتخاذ قرارات الإئتمان والإستثمار في المصارف ، وأيضاً القرارات المرتبطة بإستغلال الموارد المتاحه ، ويحتاج مستخدموا القوائم المالية الخاصة بالمصارف إلى معلومات ملائمة وقابلة للمقارنة وذلك لمساعدتهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي بالإضافة إلى مساعدتهم في إتخاذ القرارات الإقتصادية ، ولكي تكون هذه المعلومات ذات ثقة وقابلة للمقارنة لابد من إعداد هذه القوائم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية ونظراً لطبيعة المصارف ظهرت الحاجه إلى إصدار معيار خاص بالمصارف وهو المعيار الدولي رقم (30) الإفصاح في المصارف والمؤسسات المالية المشابهة ويعتبر الإفصاح المحاسبي في المصارف هو الوسيلة الرئيسية والأداء الفعالة لإيصال النتائج والأحداث للعملاء في دعم إتخاذ قراراتهم الإئتمانية وذلك لتحقيق جوده ملائمة وذات موثوقية [3] ، عدم الوضوح في المعلومات المحاسبية ليس خطأ غير مقصود فقط ولكن يعتبر نقطة ضعف حيث يحتاج المستخدمون إلى مجموعة من المعلومات المالية والإقتصادية من أجل إتخاذ القرارات ، والمصارف لابد لها من الإلتزام بالإفصاح عن المعلومات الداخلية والخارجية ، حيث يقضي الإفصاح بأن تتضمن القوائم المحاسبية المعلومات الضرورية والتي تعطي من يطلع عليها صورة صحيحة و واضحة عن القوائم المالية [4] .

تعد متطلبات الإفصاح المصرفي المتصلة بالقوائم المالية أساس التنظيم السليم ، والإفصاح يجعل المصارف ترتبط بنظام السوق ، فإن الإفصاح في القوائم المالية يجب أن يكون شاملاً بدرجة تسمح بالوفاء

([1]) طارق عبد العال حماد ، **الشفافية والإفصاح العادل** ، (الاسكندرية : الدارالجامعية ، 2005م) ، ص 283 .

([2]) خالد أمين عبدالله ، **الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط التداول في أسواق الأوراق المالية العربية** ، (الرياض : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الثاني ، 1992م) ، ص 85 .

([3]) www.amf.org.ae/vArabic/storge/other .

([4]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص 282 .

بإحتياجات المستخدمين الآخرين ضمن حدود أو قيود ما يمكن إشتراطه بدرجة معقولة , وتتحقق عدالة المعلومات على مستوي المجتمع مما يقضي على الطرق غير الرسمية للحصول على المعلومات [1] .

نستنتج أن الإفصاح المحاسبي يمثل جزاً مهماً في المصارف لأنه يوفر المعلومات للعملاء والمستثمرين وكل من يستفيد من القوائم المالية المفصح عنها وذلك لتلبية إحتياجاتهم ورغباتهم ، وكذلك يجعل المصارف ترتبط بالسوق مما يجعلها قادرة على الوفاء بإحتياجات الآخرين .

مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته في المصارف

يتخذ الإفصاح المحاسبي مفهوماً متغيراً يختلف من بيئة إلى أخرى بل يختلف في البيئة الواحدة من وقت لأخر ، وهذا لتأثره بالعوامل الإقتصادية والإجتماعية وغير ذلك من العوامل الأخرى التي قد تشكل قوة ضغط على المصارف لتقوم بالإفصاح عن نوعيه معينه من المعلومات التي تناسب بيئة معينة قد لا تتناسب مع بيئة أخرى ، ويرجع ذلك إلى العديد من العوامل البيئية ومنها[2] :

1. البيئة الاقتصادية

يتأثر الإفصاح المحاسبي بالبيئة الإقتصادية المحيطة وبدرجة النمو الإقتصادى وأدوات السياسة المالية والنقدية والمؤثرات الإقتصادية العامة ويرجع إختلاف الإفصاح إلى إختلاف تطور أسواق المال والمصارف ونوع الشركات وطبيعة ملكية الأسهم والتي تعطي حافز إلى الإفصاح الإختياري ويتوقف الإفصاح على طبيعة النشاط الإقتصادي السائد في المجتمع .

2. البيئة الثقافية والإجتماعية

تعبر عن النظام الأسري والتعليم والديانة السائدة في المجتمع وهذه العوامل لها أثر كبير في تقييم مدي ملائمة المعلومات لمستخدميها ، حيث يعتبر كل فرد في المجتمع له نظامه الخاص بتقييم الإستراتيجيات والبدائل المتاحه لها وهذا التقييم بين فكره المجتمع والرفاهية والأولويات المختلفة في إختيار البدائل التي تتأثر بالقييم الثقافية والإجتماعية السائدة في المجتمع مما يؤثر على مفهوم الإفصاح المحاسبي ونطاقه وبالتالي فإن موقف وإتجاهات المحاسبين سوف ترتبط تماما بالقيم الإجتماعية .

3. البيئة السياسية

تتأثر بالنظام السياسي وخصوصاً درجة الوعي بالحاجة إلى الرقابة على الأنشطة الإقتصادية وتأثير الرأي العام على الإفصاح ، وتؤثر الحرية في المجتمع على حرية المحاسب في أداء دوره في مجال الإفصاح المحاسبي في ظل المجتمع الديمقراطي يكون تدخل السلطات وجمعيات الضغط على الإفصاح أقل[3] .

4. البيئة القانونية والتشريعية

([1]) محمود السيد الناغي ، **مرجع سابق** ، ص 229 .

([2]) صالح سليمان عيد ، **الأبعاد البيئية وأثرها على إختلاف النماذج المحاسبية الدولية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 1992م) ، ص 248.

([3]) محمود السيد الناغي ، **مرجع سابق** ، ص 229 .

يعتبر تدخل السلطات وما يترتب عليه من قوانين له أثر واضح على الإفصاح المحاسبي ويمكن تحديد هذا التدخل بالاتي [1] :

1. تطور الشكل القانوني للمشروع وإرتباطه بتطور الأنشطة الإقتصادية .
2. تدخل الدولة في السياسة المالية والضريبية وإعداد وتنظيم المحاسبة الضريبية والحسابات والقوائم المالية التي تتم المحاسبة على أساسها .
3. تدخل الدولة من خلال التشريعات في طرق عرض وإعداد القوائم المالية .
5. بيئة الأعمال

تؤثر في طبيعة المشروع وأشكال الملكية وكفاءة الإدارة ، مع إنتشار نظم شركات المساهمة وإتباع سياسة الإنتاج الكبير وما صاحب ذلك من إنفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى الحاجة الماسة لوجود إفصاح خارجي يوفر التقارير المالية للأطراف الخارجية لمساعدتهم في إتخاذ القرارات .

6. أسواق رأس المال

يؤثر التقدم في أسواق رأس المال في مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي من حيث تنظيمها والرقابة عليها ودرجة كفاءتها ، يلعب الإفصاح المحاسبي دوراً هاماً في تحقيق الآلية الخاصة لسوق رأس المال من حيث الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم والأدوات المالية الأخرى وكلما زادت درجة كفاءة سوق رأس المال زاد دور الأفصاح المصرفي .

7. التعليم المحاسبي والمؤسسات العلمية والعملية

يؤثر تطور التعليم المحاسبي ومدى توافر المؤسسات العلمية والعملية وكفاءته على عملية الإفصاح حيث يجب أن يلازم الإفصاح المحاسبي قواعد إرشادية تفي بمتطلبات الهيئات المهنية والعلمية وما يصدر عنها من قواعد وتشريعات [2] .

الإفصاح المحاسبي يتغير بتغير متطلبات البيئة التي يعمل من خلالها طبقاً لمجموعة من العوامل السابق عرضها لذا من متطلبات الإفصاح المحاسبي في المصارف وتطويره هو الجهود لدراسة متطلبات البيئة المصرفية وطبيعة الإفصاح والهدف من الإفصاح يتمثل في الحصول على بيانات ومعلومات تتعلق بحسابات الدخل وكيفية إعادة توزيع هذا الدخل والقيمة المضافة بالإضافة إلى تحديد الإضافات إلى رأس المال القومي وتحديد حركة التدفقات المالية والنقدية في المشروعات المختلفة ، بما يتطلب إعداد معلومات محاسبية أخرى [3] ، وتعد الممارسات المحاسبية إنعكاساً للظروف التي سادت في المجتمع المصرفي وتطورت عملية الإفصاح مع التغيرات البيئية وتأثرات السياسات المصرفية ، ومستويات الإفصاح تختلف بإختلاف مستخدمي القوائم المالية والمعلومات ،

([1]) صالح سليمان عيد ، **مرجع سابق** ، ص 248 .

([2]) محمود السيد الناغي ، **مرجع سابق** ، ص249 .

([3]) مأمون حمدان ، د. حسين القاضي ، **نظرية المحاسبة** ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 1995م) ، ص 213 .

أن يكون الإفصاح المحاسبي في المؤسسات والمصارف على مستوي من التطور بحيث يتيح لمختلف الإدارات إمكانية إتخاذ القرارات في الوقت المناسب من جهة وإمكانية التخطيط من جهة أخرى وكذلك يتيح الرقابة على أعمال مختلف الإدارات وتقييم الأداء ، وتلعب المصارف دوراً حيوياً في الحفاظ على الثقة التي يوليها لها المودعين والمستثمرين من خلال علاقته الوثيقة مع السلطات المنظمة والحكومات والأنظمة المفروضة عليها من الحكومة [1] ، لكي تكون البيانات والمعلومات المفصح عنها ذات معني ودلالة مقبولة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية لابد من أن تتوفر لها مواصفات أساسية يستطيع مستخدمي المعلومات من الإستناد إليها في تقدير درجة القبول الممكنة لها ، تنبع أهمية الإفصاح المحاسبي في المصارف من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع بإعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وإرتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الإقتصادية وإسهامه في الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي ، وكذلك فإن الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدي سلامة الوضع المالي للمصرف وعدم قيام المصرف بالإفصاح عن تقريره المالي وأدائه بالدرجة الكافية لتلبية إحتياجات الأطراف الخارجية أحد الأسباب الرئيسية والهامة في حدوث صعوبات ومشاكل للعديد من إقتصاديات دول العالم وعلى سبيل المثال الأزمة التي واجهتها دول النمور الأسيوية في العقد الأخير من القرن العشرين [2] .

المعايير العامة التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها

تتمثل المعايير العامة التي يجب توافرها في المعلومات المفصح عنها في [3] :

1. الملائمة والإرتباط بالغرض من البيانات : يتوفر هذا في حالة ما إذا كانت المعلومات المفصح عنها تساعد المستفيدين منها وأصحاب المصالح في تقييم البدائل .
2. قابلية البيانات للمقارنة : إمكانية إجراء المقارنة لفترات مالية مختلفة لنفس المصرف وبين بيانات المصرف مع مصارف أخرى لنفس الفترة ، لكي تتوافر إمكانية إجراء المقارنات لابد من أن تتوافر فيها سهولة العرض وثبات القياس .
3. الثقة في البيانات : أن تكون البيانات معبرة بصورة دقيقة عن جوهر ومضمون الأحداث التي تنطوي عليها دون أن يشوبها تحريف أو خطأ ذات أهميه ، ويعني ذلك أيضاً أن تكون أساليب الإفصاح مناسبة للظروف المحيطه للمصرف .
4. حيادة البيانات وعدم تحيزها : عدم الإعتماد على التقريرالشخصي في إعداد البيانات وعدم الإعتماد على أساليب القياس التي تتطلب اللجؤ إلى التقرير المسبق لتحقيق نتائج معينة .

([1]) يسري أحمد الحلواني ، **أهمية الإفصاح المحاسبي في أسواق المال** ، (القاهرة : الجمعية العلمية المحاسبية ، 1993م) ، ص17 .

([2]) محمد عمر شبرا ، **نحو نظام نقدي عادل ، دراسة النقود والمصارف والسياسات النقدية في صف الاسلام** ، (القاهرة : المعهد العالي الفكر الاسلامي ، 1990م) ، ص 122.

([3]) إبراهيم أحمد الصعيدي ، **نظم المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : مؤسسة الرضا للطباعة ، 1992م) ، ص 100 .

5. التوقيت الملائم لتقديم البيانات والإفصاح عنها : تقديم البيانات والمعلومات لمن يحتاجها ، وذلك لأن البطء في تقديمها والإفصاح عنها قد يؤدي إلى خفض المنافع المرجوة منها ، فيلزم تحديد الفترة الزمنية المثلي لكي تكون المعلومات محققة للإفصاح بكفاءة وفعالية .
6. الأهمية النسبية للبيانات والإفصاح الأمثل عنها : يتعين الإكتفاء بالإفصاح عن البيانات ذات الأهمية النسبية لمن يستخدمون التقارير المالية موضع الإفصاح .

نستنتج من معايير المعلومات المفصح عنها أن متطلبات الإفصاح المتصلة بالقوائم المالية تعتبر أساسية للتنظيم السليم ، والإفصاح آلية فعالة لجعل المصارف تحتك بنظام السوق ، ورغم أن المصرف يخضع في العادة للإشراف ويزود السلطات التنظيمية بالمعلومات إلا أن المعلومات تكون في الغالب سرية وحساسة وليست متاحة دائما لكل الفئات المستخدمة ، لذلك فإن الإفصاح في القوائم المالية يجب أن يكون شاملاً بدرجة كافية .

أهمية الإفصاح المصرفي

تكمن أهمية الإفصاح المصرفي في الاتي [1] :

1. يعتبر الإفصاح في المصارف أحد المؤشرات الرئيسية للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للمصرف.
2. تقديم تفاصيل ومعلومات للمساعدة في تحليل الإستثمار او تحديد حقوق الأطراف المختلفة.
3. للإفصاح المحاسبي أهمية متزايدة فيما يتعلق بالمحيط المصرفي لتعقيد الأدوات المالية المستعملة.
4. إرتفاع حدة المنافسة وتطور التقنية المستخدمة في التعامل نظراً لتعقيد الأدوات مثل الأوراق المالية وحجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها.
5. يلعب الإفصاح في المصارف دوراً مهماً في تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطر والعائد الذي تحققه الأسهم في الأسواق المالية .
6. تنوع وتعدد الجهات المستفيده من المعلومات والتي تضم والمستثمرين ، والمقرضين ، والمقترضين ، والمحاسبين ، والأجهزة الحكومية وغيرهم .
7. الإفصاح في المصرف من شأنه التغلب على جانب نقاط الضعف القائمة في القطاع المصرفي .
8. الشفافية في البيانات التي يفصح عنها المصرف تساهم في تحسين قدرة العديد من مستخدمي القوائم في إتخاذ قراراتهم بما ينعكس إيجابياً على الأسواق المالية .
9. يساعد مستخدمي القوائم والتقارير المالية في توجيههم نحو الإستثمار في المشروعات ذات العائد الحقيقي والأكبر .
10. يعتبر الإفصاح من الضروريات لعمليات التحليل المالي ، لأنه يمثل أهمية كبيرة للمستثمرين وكل من يهتم بالتحليل المالي المتعلق بالمصرف [2] .

---

(1) www.amf.org.ae/vArabic/storge/other.

(2) المعايير المحاسبية الدولية ، **لجنة المعايير المحاسبية الدولية** ، (الأردن : منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، 1999م) ، ص 549 .

وترجع أهمية الإفصاح في المصارف إلي إمتياز تعبئة موارد هائلة من خلال الودائع يؤمن للمصارف القدرة على إمتلاك سلطة هائلة ، فالمصارف من خلال رأس مالها من الممكن أن تجذب أموال وودائع لتوظيفها ، ويعتبر رأس المال هو ملجأ لتجنب المخاطر التي يتعرض لها المصرف سواء كانت مخاطر الأصول أو الإئتمان ، وبالإضافة إلى المنافسة التي تحدث في المصارف والإفصاح يساعد في تقوية وإستقرار النظام المصرفي وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال المصارف ، والإفصاح عن المعلومات يساعد الأطراف الخارجية في تقدير مدى مخاطر الائتمان والسيولة وتأثير معدل الفائدة [1] ، يهتم الإفصاح المحاسبي للمصارف بطبيعة الخدمات المالية التي يقدمها القطاع المصرفي بإعتباره الوسيط بين المدخرين والمستثمرين وإرتباطه وثيق بتنمية الأنشطة الإقتصادية وإسهامه بالحفاظ على الثقة بالنظام النقدي ، وكذلك الإفصاح في المصارف يعتبر أحد المؤشرات للحكم على سلامة الوضع المالي للمصرف ، وتساعد في تجنب الكثير من المخاطر التي يواجهها المصرف [2] ، يشمل الإفصاح عن الأدوات المالية بنود هامة والتي تخدم معلومات عن كمية ووقت وطبيعة التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية والسياسات المستخدمة في إعداد التقارير المالية والمقدار التعويضي لمخاطر معدل سعر الفائدة على الأصول المالية ، وكذلك الخصوم المالية وإستحقاق وتأثير معدلات الفائدة وكشف بمخاطر الائتمان يحتوي على المخاطر الكلية والممكنة الحدوث في تاريخ إعداد القوائم المالية ومدى تركيز مخاطرالإئتمان والقيمة العادلة للأدوات المالية ومعدل العائد المحقق والمتوسط ومعدل الفائدة على الأصول المالية ومتوسط معدل الفائدة للخصوم المالية للمصرف ، ويعتبر الإفصاح في المصارف أحد المؤشرات الرئيسية للحكم علي مدى سلامة الوضع المالي للمصرف [3] .

التقارير المالية التي يفصح عنها المصرف

إن التقارير المالية تنقسم إلى نوعين حسب الجهة المستفيدة منها تتلخص بالاتي [4] :

1. تقارير داخلية

التقارير التي يعدها قسم المحاسبة لأغراض الإستخدام الداخلي في المصرف ومن أمثلته الموازنات التخطيطية والحسابات الختامية وقائمة المركز المالي والتي تتضمن بيانات وافية عن مصروفات المصرف وإيراداته خلال فترة معينة وكذلك تعكس المركز المالي للمصرف في تاريخ إعداد الميزانية العمومية والتقارير الإسبوعية أو الشهرية وهو ما يعرف عنها بالتقارير الدورية والتي تعكس إسلوب أداء الأقسام الفنية في المصرف لتقديم خدماتها المصرفية للعملاء وتقدم التقارير الداخلية وفق أشكال وأساليب متعددة وفقا لحاجة المستوي الإداري الذي يستخدمها

([1]) محمد عمر شبرا ، **مرجع سابق** ، ص 123 .

([2]) الولايات المتحدة الأمريكية ، **النظام المصرفي الدولي** ، (الكونغرس الأمريكي : مجلد ، 1981م) ، ص 71 .

([3]) المعايير المحاسبية الدولية ، **مرجع سابق** ، ص 549 .

([4]) محمد سمير الصبان ، رجب السيد راشد ، **المحاسبة المتوسطة وقواعد الإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي** ، (بيروت : الدار الجامعية ، 2000م) ، ص 85 .

، وعادة ما تعكس هذه التقارير كل جزء من نواحي النشاط الجاري للمصرف أي جميع ما تم إنجازه من الخدمات والتسهيلات المصرفية للعملاء .

2. تقارير خارجية

التقارير التي يعدها المصرف لمقابلة إحتياجات الأطراف الخارجية على إختلاف فئاتها البيانات والمعلومات التي يهمها الإطلاع عليها ومن هذه البيانات ما يتم تقديمه إلزاماً على المصرف بموجب القوانين والأنظمة السائدة كالبيانات المقدمة الي البنك المركزي بصفة دورية أو وزارة المالية ، أو منها ما ترغب إدارة المصرف إطلاع الغير عليها كالعملاء والمستثمرين ووسائل الإعلام ، والمعلومات المحاسبية والإحصائية التي يوفرها النظام المحاسبي في المصرف تشمل المركز المالي للمصرف في نهاية كل شهر وكشف إحصائي عن درجة سيولة المصرف لنفس الفترة ، وبيان بالأوراق التجارية المخصومة لدي المصرف والتي أعيد خصمها لدى البنك المركزي ، وبيان بالأوراق المالية كالأسهم والسندات التي إستثمر المصرف أمواله فيها ونسبها إلى إجمالي الأصول ، وبيان شامل عن التسهيلات المصرفية والخدمات التي قدمها المصرف لعملائه .

تكون التقارير دورية ومنظمة أي يحدد وقت تجهيزها نظراً لأهمية التوقيت في عملية إتخاذ القرارات وتقييم الأداء ويفضل أن تحتوي التقارير على تصور لما ينبغي عمله في المستقبل بناءاً على معطيات من الماضي وبما تعكسه من إنحرافات موجبة أو سالبة عما هو مخطط لتفادي الإنحرافات السالبة وأن تكون التقارير شاملة لجميع أوجه النشاط في المصرف حسب الأقسام أو الفروع تعتبر التقارير أو القوائم المالية بمثابة تقارير قياس كفاءة عمل الإدارة ، فهي تحدد مدى نجاحها أو فشلها [1] ، كما أنها تلخص المشاكل والصعاب التي تتعرض لها الوحدة الإقتصادية حالياً مع إمكانية الإعتماد عليها لوضع تصور عن مستقبلها إلا أن الأراء قد تتعارض حول أي القوائم المالية أكثر أهمية ومن المحاسبين من يري أن قائمة الدخل أكثر أهمية لأنها تظهر الأرباح الحالية مما يسهل التنبؤ بالارباح المستقبلية ، فالأرقام التاريخية تعتبر الأساس للتنبؤ بالمستقبل ، كما تساعد قائمة الدخل على إمكانية تقييم كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة ، ويرى البعض الآخر أن قائمة المركز المالي هي الأهم لأنها تعكس حقيقة المركز المالي للمصرف كما تمثل الموارد المتاحه لسداد إلتزامات المصرف تجاه الدائنين ، وهناك من يرى أن قائمة التدفقات النقدية هي أكثر أهمية حيث يستطيع مستخدموا البيانات المالية تقييم مدى قدرة المصرف على إجراءات توزيعات الأرباح ومقابلة متطلبات التوسع والإستثمار [2].

يتضح أن القوائم المالية (قائمة الدخل ، وقائمة المركز المالي ، وقائمة التدفقات النقدية ، وقائمة التغير في حقوق المساهمين) أن تكون متكاملة مع بعضها البعض لتحقق مقتضيات الإفصاح المحاسبي في المصارف وتعبر بصورة واضحة عن الحقائق المالية المتعلقة بالمصرف .

([1]) المعايير المحاسبية الدولية ، **مرجع سابق** ، ص 552 .

([2]) محمد سمير الصبان ، رجب السيد راشد ، **مرجع سابق** ، ص 85 .

الفصل الثاني

الإطار المنهجي لمنح الإئتمان المصرفي

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : مفهوم وأنواع الإئتمان المصرفي .

المبحث الثاني : أساليب منح الإئتمان المصرفي .

المبحث الأول

مفهوم وأنواع الإئتمان المصرفي

أولاً ، مفهوم الإئتمان المصرفي

عرف الإئتمان المصرفي بأنه القروض التي يمنحها الجهاز المصرفي في مختلف أشكالها ، إن كل قرض ممنوح على أساس وعد بالوفاء الآجل يعتبر إئتماناً [1] ، وأيضاً عرف الإئتمان بأنه الثقة التي يوليها المصرف للعميل في إتاحته مبلغ معين من المال لإستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية معينة ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه [2] ، هو قابلية الحصول على ثروة مقابل التسديد في المستقبل [3] ، هو الوظيفة الأساسية في المصارف التجارية ، المصرف الناجح هو المقرض أو المسلف الناجح[4] .

نستنتج من تعاريف الإئتمان المصرفي بأنه :

1. الحصول على مبلغ معين مقابل السداد في المستقبل .
2. يعرض الوظائف الأساسية للمصارف التجارية .
3. إتاحة مال للعميل من قبل المصرف لإستخدامه في غرض محدد .

نستطيع تعريف الإئتمان المصرفي بأنه تسهيلات مالية أو عينية تعطى وفق شروط محددة مقابل فائدة معينة مع توفر الثقة والضمان في العميل الذي يقوم بسداد مبلغ الإئتمان في المستقبل .

ثانياً ، نشأة وتطور الإئتمان المصرفي

نشأ الإئتمان منذ عصور قديمة كزء من حركة التجارة والنشاط التجاري ، وتطور مع تطور المجتمعات المختلفة ، حيث تقوم المصارف بدراسة طلبات التمويل للأفراد والشركات ويتم الإتفاق على بعض أو كل الإحتياجات المالية المطلوبة من قبل هذه الجهات حسب توفر الأموال وأوضاع السوق [5] .

تطور الإئتمان المصرفي في السودان

تطور الإئتمان المصرفي في المجتمع السوداني عبر مراحل لاتختلف عن تطوره في المجتمعات الأخري ، وتبدأ هذه المراحل من عهد الممالك المسيحية في شمال السودان (ما بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر الملاديين) ، حيث كانت تسود فيه علاقات تبادل المنافع ، ثم جاءت مرحلة السلطنات الإسلامية التي نشأت في

([1]) د. الصديق طلحة محمد رحمة ، **التمويل الإسلامي في السودان – التحديات ورؤى المستقبل** ، (الخرطوم : د . ن ، 2006م) ، ص 26 .

([2]) د. حياة شحاتة ، **مخاطر الإئتمان التجارية** ، (القاهرة : مكتبة القاهرة ، 1995م) ، ص 32 .

([3]) علي محمد يونس ، **دور الإئتمان المصرفي في مكافحة الفقر** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) ، ص 12 .

([4]) د. محسن أحمد الحضيري ، **الإئتمان المصرفي في منهج متكامل – التحليل والبحث والإئتمان** ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987م) ، ص 39 .

([5]) عبدالله إمام المالكي ، **إدارة الإئتمان وتقويم المخاطر** ، (بيروت : مجلة إتحاد المصارف العربية ، 1986م) ، ص 20.

كل من غرب ووسط السودان في القرن السادس عشر وفي هذه المرحلة ظهرت الأسواق وتبادل السلع بين أفراد المجتمع والعالم الخارجي ، وشهدت هذه المرحلة ظهور النقود كوسيلة للتبادل ، ثم جاءت مرحلة العهد التركي المصري في السودان عام 1821م – 1885م حيث شهدت الفترة إتباع مجموعة من الإجراءات والتدابير التي ترتب عليها حدوث تغيير جوهري في طبيعة النشاط الإقتصادي في السودان والإنتقال به من مرحله الإقتصاد المعيشي إلي مرحلة الإقتصاد النقدي [1] ، ثم جاءت فترة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري عام 1898م – 1955م ، أنشأ فرع البنك الأهلي المصري في السودان عام 1903م ، ثم جاءت مرحلة مابعد الإستقلال والتي شهدت تغيرات عديدة وكان أهمها إنشاء المصارف الوطنية حيث تم إنشاء بنك السودان المركزي وعدد من المصارف المتخصصة خلال الفترة من عام 1959م – 1969م ، ثم جاءت فترة التعميم والدمج من عام 1970م – 1974م وتم السماح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها في السودان ، وفي نهاية عام 1983م ومنذ إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية وإخضاع جميع المعاملات للأحكام الشرعية ، تم إيقاف التعامل بسعر الفائدة وإلزام المصارف بالصيغ الإسلامية في تعاملاتها ، وجاءت المرحلة الأخيرة والتي عملت علي تطبيق مقررات لجنة بازل فيما يتعلق بكافة رأس المال وتحديد درجة المخاطر خلال الفترة من عام 1992م – 1999م ، إن قيام المصارف أحدث تغيراً كبيراً في مجال التسليف عبر المراحل التي مرت بها خلال تطورها في السودان[2] .

ثالثاً ، أهمية الإئتمان المصرفي

يعتبر الإئتمان المصرفي من الوظائف الأساسية للمصارف التجارية ويمثل الوظيفة المقابلة لوظيفة قبول الودائع ، حيث أن منح الإئتمان يعني وضع أرصدة المتعاملين المودوعة لدى المصرف موضع التشغيل ، حيث أن المصرف يقوم بتشغيل الأموال المعطلة لكي تدر ربحاً مناسباً على كل من المودعين والمصرف عن طريق الفرق ما بين الفائدة الدائنة والمدينة التي يحصل عليها المصرف والتي يقدمها لعملائه. يشكل الإئتمان المصرفي المصدر الأساسي لدخل المصارف وبدوره هذا تزداد أهميته ، تأتي الضرورة للموازنة ما بين أهداف المصرف المتمثلة في الضمان والربحية والسيولة لدى المصرف التجاري[3] .

رابعاً ، سياسة الإئتمان المصرفي

تتمثل في وجود سياسة مكتوبة ومعترف بها ، وهي مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة بما يحقق أغراض منها [4] :

([1]) عصام محمد علي الليثي ، **ثقافة التسليف في السودان بين التقليد والتجديد** ، (الخرطوم : مجلة دراسات مصرفية ومالية ، العدد الثالث ، 2000م) ، ص 20 .

([2]) د. حياة شحاتة ، **مرجع سابق** ، ص 32 .

([3]) حسن أحمد خليل ، **إدارة الإئتمان المصرفي** ، (عمان : مجلة إتحاد المصارف العربية ، 1975م) ، ص 5 .

([4]) عبدالغفار حنفي ، عبدالسلام ابو قحف ، **الإدارة الحديثة في البنوك – السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – القواعد التنظيمية والتطبيقية – البنوك العربية** ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م – 2004م) ، ص 114 .

محتويات سياسة الإئتمان وتتمثل في الأتي [1] :

1. الأخذ في الحسبان الإعتبارات القانونية ، أن تعكس السياسة الإشتراطات والقيود القانونية للتوسع أو لتقيد الإئتمان .
2. تقرير حدود ومجال الإختصاص ، أن تبين السياسة حدود ومجال الإختصاص ومستوى إتخاذ القرار في مجال منح القروض والتسهيلات .
3. تحديد أنواع القروض التي يمنحها المصرف .
4. التكلفة ، ويمثل هذا العنصر التكلفة المترتبة على منح الإئتمان .
5. المنطقة التي يخدمها المصرف ، أن تحدد مقدماً المنطقة التي يخدمها المصرف ويمتد نشاطه إليها.
6. شروط ومعايير منح الإئتمان ، أن تحدد مجالات منح الإئتمان التي يتعامل فيها المصرف وتحديد الشروط الواجب توافرها لقبول طلب الحصول على القرض .
7. إجراءات وخطوات الحصول على الإئتمان .

خامساً ، أساسيات الإئتمان المصرفي

تتمثل أساسيات الإئتمان المصرفي بمايلي [2] :

1. المبلغ المطلوب : المبلغ المطلوب من قبل المقترض والذي يقتنع المصرف بمنحه كأساس لتحقيق الغرض المطلوب لأجله .
2. الغرض : ضرورة معرفة السبب الذي ستستعمل من أجله الأموال المقترضة .
3. العناية بنوعية القروض الممنوحة : إن أهم قواعد التسليف هو أن لا تمنح إلا القروض التي تكون جيدة بالنسبة للمصرف .
4. صفة المقترض : التأكد من أن الشخص المقترض غير ممنوع من الإقتراض حسب القانون والأنظمة .
5. التسديد : هناك علاقة إرتباط بين الفرد والتسديد ، لذلك فإن العائد المتحقق من الفرد الممول هو الذي يجب أن يوفر مصدر التسديد ضمن المدى الزمني المناسب ، وهذا يتطلب التحقق من قدرة المقترض على إدارة العمل وإكمال الدورة التجارية بنجاح .
6. الحماية أو الضمانة : تعتبر سمعة المقترض الإئتمانية هي أفضل ضمانة يعتمد عليها ، كما أن الضمانة تبعد المصرف من مخاطر الإئتمان .

([1]) Baughn W H. And walker CE, the Bank e.s Handbook, Illinois , (Donjones Frwin, INC , 1978 , P75) .

([2]) عقل مفلح ، **أساسيات الإئتمان المصرفي لازالت في الصدارة** ، (عمان : مجلة البنوك ، العدد الثامن ، 1995م) ، ص ص 4 ، 8 .

7. الرؤية السليمة للعلاقات المرتبطة بالغرض : الرؤية السليمة للعلاقات بين المخاطرة والمردود والتأكد من أن المصرف قد حصل على المردود المناسب وعوض عن التكاليف بما فيها كلفة الأموال والخدمات المباشرة والتكاليف الثابتة والضرائب ومخاطر الإئتمان إلي جانب هامش مناسب من الربح.

سادساً ، معايير الإئتمان المصرفي

تتمثل معايير الإئتمان المصرفي في[1] :

1. تشمل القروض المرغوبة على شروط الإقراض الأساسية .
2. منح قروض قصيرة الأجل للمقترضين .
3. الإشارة بشكل واضح إلي أنواع القروض المحظورة أو الواجب تجنبها .
4. وضع التحذيرات لإقراض المؤسسات الجديدة أو الصغيرة .
5. تحديد أنواع الضمانات المقبولة والمرغوبة وتحديد الحد الأقصى من نسبة القرض الممكن منحه إلى الضمانات المقدمة .
6. تحديد مسئوليات التقييم وإجراءاته وتحديد الفترة الزمنية بين التقييم وإعادة التقييم للضمانات .

سابعاً ، العوامل المؤثرة على قدرة المصرف على منح الإقراض

تتمثل العوامل التي تؤثر على قدرة المصرف على منح الإقراض في الأتي [2] :

1. حجم الودائع : يعتبر المؤثر الرئيسي على قدرة المصرف على الإقتراض ، فكلما كان حجم الودائع أكبر زادت قدرة المصرف على إعطاء قروض أكثر .
2. الظروف الإقتصادية العامة : تؤثر على الأوضاع التجارية والإئتمانية ، فإذا كانت البلاد تمر بحالة من الكساد الإقتصادي ، فإن المصرف يتشدد في عملية منح الإئتمان وفي أوقات الإزدهار يلجأ المصرف إلي التوسع في منح الإئتمان .
3. معدل أسعار الفائدة على القروض والودائع : كلما كان الفرق بين معدل أسعار الفائدة على القروض ومعدل أسعار الفائدة على الودائع أكبر كان بإستطاعة المصرف أن يحقق أرباحا أكثر .
4. أوجه التوظيف الأخرى : تتمثل في معدلات الأرباح التي يحققها المصرف من توظيف أمواله في شراء الأسهم والسندات أو في خصم الكمبيالات .
5. المنافسة من المصارف الأخرى : عندما تكون هناك منافسة من المصارف الأخرى تقل قدرة المصرف على رفع مستوى الإقراض لديه .

([1]) علي سليمان الشطي ، **تقييم مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية في الأردن** ، (عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 1996م) ، ص 28 .

([2]) عبد المعطي رضى أرشيد ، د. جودة محفوظ ، **إدارة الإئتمان** ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م) ، ص 204 .

6. النسب والمعدلات التي يقررها البنك المركزي : من أهداف البنك المركزي المحافظة على الإستقرار الإقتصادي النقدي في الدولة ، وبناءاً عليه فإن البنك المركزي يفرض بعض النسب والمعدلات التي يجب على المصارف التجارية تنفيذها والتقيد بها ، وهذه النسب تنظم قدرة المصرف على منح الإئتمان.
7. أسعار الخدمات المصرفية : يقوم المصرف بتسعير خدماته الإئتمانية ، حيث تعتمد هذه الأسعار على درجة المنافسة بين المصارف ، وحجم الطلب على القروض .
8. مدى ثبات الودائع : تختلف الودائع المصرفية من حيث ثباتها ، وأن هذا الإختلاف يؤثر على قدرة المصرف على الإقتراض .
9. مستوى الطلب على القروض : يعتبر من المحددات الأساسية لقدرة المصرف على منح الإئتمان .
10. طبيعة الإدارة : هل هي متحفظة أو متساهلة في منح القروض وطلب الضمانات اللازمة .
11. كفاءة وخبرة موظفي المصرف : أن خبرة موظفي المصرف مهمة في تأسيس سياسة المصرف الإقتراضية ، فبعض مسؤولي الإقراض يمكن أن يكون لديهم خبرة في مجال القروض العقارية أو القروض الإستهلاكية[1].

ثامناً ، أنواع منح الإئتمان المصرفي

تتمثل أنواع الإئتمان المصرفي في [2] :

1. التسهيلات الإئتمانية وفقاً للضمان ، حيث أن مفهوم الإئتمان يرتبط بمفهوم الضمانات المصرفية ، فالضمانات هي وسائل الهدف منها تحصين المصرف ضد خطر العملاء ، فهي تساعد المصرف على إستعادة حقوقه والتقليل من خسارته عند تعثر العميل على السداد ، وتنقسم أنواع التسهيلات الإئتمانية وفقاً للضمان إلي :

أ. التسهيلات الإئتمانية المضمونة : ممنوحة بضمانات مادية كالرهن العقاري أو رهن الأسهم والسندات أو السيارات أو الأوراق التجارية أو المحاصيل الزراعية أو البضائع ، أو تكون ممنوحه بضمانات شخصية .

ب. التسهيلات الإئتمانية غير المضمونة : تمنح دون ضمانات ويعتمد المصرف في منحها على سمعة المقترض ، ويسمى هذا النوع من الإئتمان بالإئتمان الشخصي .

2. التسهيلات الإئتمانية وفقاً لمدة التمويل أو تاريخ الإستحقاق ، إرتبط الإئتمان المصرفي في منحه بمدرستين أولهما المدرسة التقليدية التي كانت تنظر إلي المصارف التجارية بأن يكون إئتمانها في حدود الإئتمان

([1]) Edward w . Reed and Edward K . Gill , Commercial Banking 4th Ed , (Englewood cliffis , New Jersey , Prentice Hall 1989) , P 353 .

([2]) د. محمد مطر ، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني** ، (الكويت : مطبعة جامعة البتراء ، 2003م) ، ص 315.

قصير الأجل فقط ولا يمتد إلي غيره من أنواع الإئتمان ، أما المدرسة الألمانية والتي كانت ترى أن المهمة الأساسية هي تحريك فائض المدخرات وإعادة توظيفها في إستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

3. التسهيلات الإئتمانية وفقاً لعدد المصارف المقرضة ، تنقسم التسهيلات الإئتمانية إلى :

أ. التسهيلات الممنوحة من قبل مصرف تجاري واحد وهو الأكثر شيوعاً .

ب. التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من قبل التجمعات المصرفية التي تضم عدداً من المصارف من أجل تمويل المشاريع الضخمة والطويلة الأجل والتي تتضمن مخاطر عالية ، وعليه توزيع هذه المبالغ المطلوبة على مجموعة من المصارف المشاركة للتقليل من درجة المخاطرة .

4. التسهيلات الإئتمانية حسب الغرض من التمويل ، تتمثل أنواع الإئتمان وفقاً لهذا التصنيف في :

أ. الإئتمان الإستثماري ، يمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض إستخدامه في تمويل العمليات الإستثمارية طويلة الأجل .

ب. الإئتمان التجاري ، يمنح لشركات الأعمال لتمويل رأس المال العامل وهو إئتمان قصير الأجل.

ج. الإئتمان الإستهلاكي ، يمنح إلى أفراد لتمويل عمليات إستهلاكية مثل شراء سيارة أو أثاث ، ويعرف بالإئتمان الشخصي .

5. التسهيلات الإئتمانية وفقاً للقطاعات الإقتصادية ، يختلف الإئتمان بإختلاف القطاعات الإقتصادية المستفيدة من الإئتمان وتتمثل هذه القطاعات في :

أ. قطاع الأعمال (القطاع الخاص) .

ب. القطاع الحكومي (القطاع العام) .

ج. القطاع العائلي (الأفراد) .

6. التسهيلات الإئتمانية وفقاً لنوع العملة الممنوح بها ، وتتمثل أنواع الإئتمان في :

أ. الإئتمان الممنوح بالعملة المحلية .

ب. الإئتمان الممنوح بالعملة الأجنبية .

7. التسهيلات الإئتمانية وفقاً لإسلوب السداد ، يمكن حصر أنواع الإئتمان في :

أ. الإئتمان المصرفي الذي يتم سداده دفعة واحدة ، يقوم العميل بسداد قيمة القرض وفوائده دفعة واحدة.

ب. الإئتمان المصرفي الذي يتم سداده على شكل دفعات خلال فترة زمنية محددة .

8. التسهيلات الإئتمانية وفقاً لطبيعة النشاط الممول ، تتمثل أنواع الإئتمان المصرفي في :

أ. الإئتمان الممنوح للنشاط الزراعي .

ب. الإئتمان الممنوح للنشاط الصناعي .

ج. الإئتمان الممنوح للنشاط الخدمي .

9. التسهيلات الإئتمانية وفقاً للشخص المقترض ، وتتمثل أنواع الإئتمان في :

أ. إئتمان مصرفي خاص .

ب. إئتمان مصرفي عام .

10. التسهيلات الإئتمانية من حيث كونها :

أ. إئتمان مصرفي مباشر : يشكل التوظيف الأكثر أهمية لإدارة الإئتمان في المصارف ، وتتمثل أنواع الإئتمان المباشر في [1] :

1. الحساب الجاري المدين ، إتفاق بين المصرف وطالب الإئتمان ، ويضع المصرف بموجبه إئتمان نقدي في شكل تسهيلات تحت تصرف العميل ، يسمح له بالسحب منه ، بحيث يكون هناك سقف أعلى متفق عليه مع العميل خلال فترة الإئتمان والتي تكون سنة قابلة للتجديد ، ويتعهد العميل برد المبلغ وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولات .
2. القروض والسلفيات النقدية ، يمنح للأعمال التجارية والصناعية ويكون قصير الأجل .

ب. إئتمان مصرفي غير مباشر : يختلف هذا النوع عن الإئتمان المباشر في أن إدارة الإئتمان في المصرف لاتعطي حقاً لطالب الإئتمان بإستعمال النقد بشكل مباشر ، كما أنها لاتمثل ديناً مباشراً على العميل ، ومن الأشكال الأكثر شيوعاً لهذا النوع من الإئتمان هي ، الكفالات المصرفية (خطابات الضمان) ، والإعتمادات المستندية والقبولات المصرفية وبطاقات الإئتمان .

([1]) محمود حمزة الزبيدي ، **إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل المصرفي** ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2002م) ، ص 213 .

المبحث الثاني

أساليب منح الإئتمان المصرفي

يقوم المصرف بمنح الإئتمان للعملاء بإحدى الأساليب الأتية :

أولاً ، إسلوب المرابحة

يمثل رأس المال مع زيادة ربح معلوم ، التعريف يقتضي ملكية البائع للسلعة المبيعة [1] ، هي نقل ما ملكه بالعقد الأول بالثمن الأول مع زيادة مجزأة أو جملة معلومة ، وخيار المرابحة هو حق الفسخ للمشتري لظهور خيانة في البيع بزيادة معلومة عن الثمن الأول [2] .

وللمرابحة شروط تتمثل في [3] :

1. الثمن معلوماً بما في ذلك المصروفات .
2. الربح محدداً بالمقدار أو بنسبة من ثمن الشراء .
3. وصف السلعة والمعاينة .

وقد توصلت المصارف الإسلامية إلى إجراء عمليات بيع المرابحة على أربعة مراحل تنفذ كالأتي [4] :

المرحلة الأولى : يتقدم العميل بطلب إلى المصرف يحدد فيه مواصفات كاملة للسلعة التي يحتاج إليها .

المرحلة الثانية : يقوم المصرف بدراسة الطلب المقدم إليه من العميل ، في حالة موافقة المصرف على شراء السلعة لنفسه إذا لم تكن موجودة لديه ، يوضح للعميل مقدار ثمن الشراء وما تكلفة السلعة من مصروفات ، ثم يتم الإتفاق على السعر الذي سيبيع المصرف به السلعة للعميل متضمناً الربح .

المرحلة الثالثة : يقوم المصرف بشراء السلعة وإستلامها من المورد .

المرحلة الرابعة : يقوم المصرف بتحرير عقد بيع بينه وبين العميل وبمجرد تحرير عقد البيع تسري آثاره طبقاً لأحكام البيوع في الشريعة الإسلامية .

ثانياً : إسلوب بيع السلم

يعد هذا الإسلوب من الأساليب التمويلية البديلة للإقراض بفائدة ، حيث يتم توفير سيولة نقدية للعملاء مقابل شراء منتجاتهم ودفع ثمنها حالاً ويكون فيما بعد لأجل معلوم ، ويلائم هذا الإسلوب المشروعات الزراعية لصغار الفلاحين حيث يقوم المصرف بشراء المحصول مقدماً ، ويمكن للمصرف أن يقوم بتمويل تلك المشروعات بإسلوب بيع السلم عن طريق مايلي :

([1]) د. أحمد علي عبدالله ، **المرابحة – إصولها وأحكامها** ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، 2001م) ، ص 60 .

([2]) د.عبد الستار أبوغدة ، **الخيار وأثره في العقود** ، (الكويت : مطبعة مقهوي ، 1985م) ، ص 690 .

([3]) عبد السميع المصري ، **المصرف الإسلامي علمياً وعملياً** ، (القاهرة : دار التضامن للطباعة ، 1988م) ، ص 75 .

([4]) **المرجع السابق** ، ص ص 77 ، 78 .

1. يقوم المصرف بشراء إنتاج المشاريع بعقد السلم الأصلي (دفع نقدي وإستلام مؤجل) مما يوفر سيولة نقدية لتلك المشاريع .
2. عقد إتفاقيات مع الشركات الكبيرة التي تستخدم إنتاج المشروعات الصغيرة على بيعها لهم عن طريق عقد السلم الموازي .
3. في حالة قيام المشروعات الصغيرة بإنتاج منتج نهائي يقوم المصرف بالإتفاق مع بعض عملائه على بيع تلك المنتجات لهم عن طريق السلم الموازي أو المرابحة .

ثالثاً : إسلوب المضاربة

تمثل المضاربة عقد شراكة بين مال أحد الشريكين وعمل من الآخر ، ولقد توسع الفقهاء في إستخدام المضاربة لتشمل مجالات مختلفة ، فهي إسلوب للتعامل أقره الإسلام لتحقيق الأهداف ولتنظيم العلاقة بين من يمتلك المال ومن يعمل على إستخدام المال [1] .

وهناك نوعين من المضاربة ، هي :

1. المضاربة المطلقة : لايلتزم المضارب بمجال و وقت معين ، حيث يتمتع المضارب فيها بحرية مطلقة في إستخدام مال المضاربة وفي أي مجال مناسب .
2. المضاربة المقيدة : يلتزم المضارب بمجال معين و وقت محدد .

رابعاً : إسلوب الإجارة والبيع التأجيري أو التأجير التمويلي :

الإجارة في اللغة هي الأجر وهو الجزاء على العمل ، والأجر هو ثمن المنفعة أو المقابل لها ، وتتمثل أركان التأجير في [2] :

1. العاقدان ، كاملي الأهلية للتعاقد .
2. الصيغة ، تتضمن صيغة الإيجاب والقبول .
3. الأجر ، إما أن يكون وارد على عين أو على ذمة .
4. المنفعة ، إتفق الفقهاء على ضرورة تحقيق المنفعة وإنجازها .

وتتمثل أنواع الإجارة في :

1. التأجير التشغيلي ، يكون فيه المؤجر مالكاً للأصل ويقوم بتأجيره للغير مقابل أجر معلوم .
2. التأجير التمويلي ، أحد الأساليب التمويلية التي تتيحها المصارف لتمكين المنشأة من إقتناء الإصول المختلفة ، وهو عقد إيجار يبرم بين مؤجر ومستأجر لأصل معين لفترة محددة من الوقت نظير أجر معلوم.

خامساً : إسلوب المشاركة

([1]) د. الصديق طلحة محمد رحمة ، **مرجع سابق** ، ص ص 222 ، 223 .

([2]) د. محمد الوطيان ، **صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الإستثمارية – طبيعتها وشروط إستخدامها** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 2003م) ، ص 567 .

المشاركة بين إثنين أو أكثر في المال والعمل والربح والخسارة ، ولها أنواع منها :

1. المضاربة ، شركة بين المال والعمل في الربح الصافي .
2. العنان ، شركة في المال والعمل والربح والخسارة .
3. الشركة التناقصية ، تتناقص فيها حصة المصرف بالتدريج لصالح شريكه العميل إلى حين تصفية الشركة بينه وبين المصرف .

سادساً : إسلوب الإستصناع

قد تدخل المصارف في مجال المقاولة وذلك إما بإنشاء شركة مقاولة أو مشاركة المقاولين في مجالعملهم ، وتقوم معظم شركات المقاولات بتطبيق صيغة الإستصناع في مقاولاتها ، وقد يدخل المصرف مع هذه الشركات في إتفاقيات تمويل بمشاركتها في مشروعاتها ، أو يوكل المصرف إلى شركة المقاولة بعض الأعمال التي تستند إليها بعقود مقاولة ، بمعنى أن يكون المصرف مقاولاً أول وشركة المقاولة مقاولاً ثانياً ، تنبع مشكلة وضعية المصرف في تمويل المقاولات في حالة تولي المصرف المقاولة بنفسه ، أو أن ينشئ المصرف شركة مقاولات ، وكذلك في حالة إسناد العمل لمقاول ثاني ، والقانون السوداني يقيد هذه الحالة بقيدين ذكرتهما المادة 392 من قانون المعاملات المدنية ، وهما [1] :

القيد الأول ، أن يكون هناك شرط بالعقد يمنع إسناد العمل لمقاول ثاني .

القيد الثاني ، إذا لم تكن طبيعة العمل تقتضي ذلك أن يقوم به المقاول نفسه .

سابعاً : إسلوب التمويل عن طريق المزارعة

مشاركة بين طرفين ، أحدهما يقوم بتوفير الأرض والآخر يزرعها والناتج مناصفة بينهما ، وهي نوع من أنواع المشاركة الإسلامية .

تعد صيغة التمويل عن طريق المزارعة من أهم الصيغ التي يمكن إستخدامها لتمويل القطاع الزراعي ، ويمكن للمصرف أن يستخدم صيغة المزارعة على النحو التالي :

1. أن يقوم بشراء أراضي زراعية ثم يقدمها للمزارعين لزراعتها مقابل حصة من المحصول .
2. أن يقوم بتوفير البذور والسماد عن طريق بيعها لأصحاب الأراضي الزراعية مقابل حصة من المحصول أو سداد ثمنها نقداً بعد الحصاد .
3. شراء المصرف للمحصول عن طريق بيع السلم .
4. توفير آلات زراعية للمزارعين وتقديمها لهم إما عن طريق التأجير أو المشاركة .

([1]) د. علي عثمان حامد ، **الرقابة المصرفية الشرعية على المصارف السودانية** ، (الخرطوم : د. ن ، د. ت) ، ص 341.

ثامناً : خطاب الضمان

تعهد كتابي من قبل المصرف بأن يدفع لطرف ثالث مبلغاً معيناً يمثل إلتزاماً على عاتق أحد عملائه تجاه هذا الطرف عند حلول أجل معين في حالة عجز العميل عن الوفاء بهذا الإلتزام ، فهو تعهد بأداء دين عن عميل إذا عجز عن أدائه خلال فترة معينة [1] ، وتتمثل أركان خطاب الضمان في [2] :

1. إسم العميل الذي قدم الطلب ، والصادر لحسابه خطاب الضمان .
2. إسم المستفيد من خطاب الضمان .
3. العقد المبرم بين عميل المصرف والمستفيد .
4. الفترة الزمنية لصلاحية الخطاب .
5. أي شروط أخرى لازمة للتحقق ، حتى تمكن المستفيد من الإستعادة بقيمة الضمان .

يرى الباحثين أن هذه الصيغ أو الأساليب البديلة تناسب معظم المنشآت حيث يختار صاحب كل مشروع أو منشأة الإسلوب الذي يناسبه ويتفق مع ظروفه ، وأن هذه الأساليب أفضل من نظام التمويل بالفائدة .

([1]) د. محمد هاشم عوض ، **دليل العمل في البنوك الإسلامية** ، (الخرطوم : شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة ، 1985م) ، ص 63 .

([2]) د. عبدالله عبدالرحيم العبادي ، **موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة** ، (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، د . ت) ، ص 311 .

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة.

المبحث الثاني : إجراء الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : إختبار صحة الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن عينة الدراسة

أولاً : بنك فيصل الإسلامي السوداني [1]

نشأة بنك فيصل الإسلامي وتطوره

نشأ بموجب الأمر الموقت رقم "9" لعام 1977م بتايخ 1977/4/4م ، وفي مايو عام 1977م إجتمع ستة وثمانون من المؤسسين السودانين والسعودين وبعض مواطني الدول الإسلامية الأخرى ، و وافقوا على فكرة التأسيس وإكتتبوا في نصف رأس المال المصرح به في ذلك الوقت ، وفي 18 أغسطس عام 1977م تم تسجيل بنك فيصل الإسلامي السوداني كشركة مساهمة عامة وفق قانون الشركات لعام 1925م وباشر أعماله فعلياً إعتباراً من مايو عام 1978م .

رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به مليار جنيه سوداني ، ورأس المال المدفوع "510" مليون جنيه سوداني ، ويبلغ عدد فروع البنك "34" فرع .

الرؤية

مصرف إسلامي الوجه ، سوداني السمات ، يلتزم الجودة والإمتياز في أعماله إسعاداً للعملاء ، ثقة في الموردين ، تنمية المجتمع ، عناية للعاملين وتعظيماً لحقوق المساهمين .

الرسالة

مصرف وجهته إسلامية وسماته سودانية ويستهدف التطوير والإمتياز والكفاءة الأفضل مركزاً مالياً مليئاً سليماً ، ومنتجات مصرفية شرعية معاصرة ، وعلاقات خارجية متنامية ، نظم وتقنيات مستحدثة ، يقوم عليها العاملون فريقاً محرضاً خلقاً ، ملتزماً أمانة ، مدرباً مهارة ، مؤهلاً معرفة ويلتزم بالشفافية منهجاً ليسعد المتعاملون والمالكون والمجتمع .

نشاط البنك

القيام بجميع الأعمال المصرفية والمعاملات المالية والتجارية والإستثمارية والحرفية ، والمساهمة في المشروعات التنموية الإقتصادية والإجتماعية ، وتنشيط التعامل في مجال التجارة الخارجية ، وذلك على هدى الشريعة الإسلامية وبتقنيات حديثة ومتطورة .

خدمات البنك

تتمثل خدمات البنك في :

1. الرواد أونلاين ، الرواد موبايل ، الرواد كاش .
2. التسجيل الإلكتروني للطلاب ، التحصيل الإلكتروني .

([1]) WWW.fibsudan.com .

3. الصراف الآلي ، الإيداع النقدي عبر الصراف الآلي .
4. خدمة الرسائل القصيرة ، شراء الكهرباء ، نقاط البيع .
5. خدمة المرتبات الإلكترونية .
6. قروشي .

ثانياً : بنك النيل للتجارة والتنمية [1]

نشأة بنك النيل للتجارة والتنمية وتطوره

تأسس في 11 نوفمبر عام 1982م تحت مسمى بنك التنمية التعاوني الإسلامي حيث أنشئ بقانون خاص ، وباشر أعماله المصرفية في في يونيو عام 1983م كأول بنك قطاع عام (في حينها) ، يطبق في معاملاته الشريعة الإسلامية ، وفي مارس عام 2001م تم تحويل البنك إلى شركة مساهمة عامة وفقاً لقانون الشركات لعام 1925م بتسجيل رقم (16379) ، وفي فبراير عام 2013م تم تغيير إسم وشعار البنك إلى اسمه وشعاره الحاليين ، وقد كان الهدف الرئيسي من تغير الإسم والشعار هو ترسيخ صورة ذهنية إيجابية لبنك تجاري شامل يقوم بخدمة كافة القطاعات الإقتصادية بما فيها القطاع التعاوني .

رأس المال

يبلغ رأس المال المصرح به "300" مليون جنيه سوداني ، والمبلغ المدفوع "160" مليون جنيه سوداني ، يبلغ عدد فروع البنك "31" فرع ، عدد العاملين في المؤسسة "685" .

نشاط البنك

يقوم البنك بصفته بنك تجاري شامل لكافة العمليات المصرفية والمتمثلة في :

فتح حسابات الإيداع وقبول الودائع بأنواعها المختلفة .

تمويل كافة القطاعات الإقتصادية بإستخدام مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي .

تقديم الخدمات المصرفية بشقيها التقليدي والتقني .

الرؤية

أن يكون النموذج الأفضل للمصرف الإسلامي محلياً وعالمياً للمساهمين وعملائه الحاليين والمرتقبين وللعاملين مع الإلتزام بمسؤلياته الإجتماعية .

الرسالة

القيام بدور رائد في الصناعة المصرفية لتحقيق الغايات الكلية للمصرف ولأصحاب المصالح ذوي العلاقة ، والسعي للحصول على مستويات متقدمة من الرضا بإبتكار وسائل مصرفية متعددة ، وحلول مهنية راقية.

القيم

تتمثل قيم المصرف في الأتي :

([1]) www.alnilebank.com.

1. الإلتزام بهدى الشريعة الإسلامية السامية .
2. الشفافية والنزاهة .
3. الخدمة المميزة والدقيقة للعميل .

ثالثاً : بنك الثروة الحيوانية [1]

نشأة بنك الثروة الحيوانية

أنشئ كشركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة مسجلة تحت الرقم (7127) بتاريخ 18 مايو عام 1993م ، ويشارك البنك كعضو في العديد من الهيئات والمؤسسات والصناديق المالية على الصعيدين المحلي والإقليمي منها :

1. إتحاد المصارف السوداني – الخرطوم .
2. إتحاد المصارف العربية – بيروت .
3. صندوق ضمان الودائع المصرفية – الخرطوم .
4. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – بيروت .
5. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرية .
6. بنك التنمية الإسلامية – جدة .
7. برنامج تمويل التجارة العربية – أبوظبي .
8. مجلس الخدمات المالية الإسلامية – ماليزيا .

رأس المال

يبلغ رأس المال المدفوع "35" مليون دولار ، يعمل البنك عبر شبكة من الفروع المختلفة يصل عددها إلى "18" فرعاً تعمل بأحدث تقنيات العمل المصرفي المتطورة .

الرؤية

القيام بالمسؤلية نحو عملائه وتحقيق رضاهم ويكون خيارهم الأول .

الرسالة

تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية وعمليات التمويل والإستثمارات المبتكرة والمتطورة ذات الجودة العالية للعملاء لقطاعي الأفراد والمؤسسات والشركات التي تلبي إحتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم وتتواكب مع الصناعة المصرفية الحديثة .

الخدمات المصرفية

يقوم البنك بتقديم الخدمات التالية :

1. فتح الحسابات بأنواعها المختلفة .

([1]) www.ar-bank.sd .

2. إصدار خطابات الإعتماد ، إصدار خطابات الضمان .
3. التحاويل ، محلي – عالمي .
4. تقديم التمويل للأفراد والشركات ، تكوين محافظ الإستثمار .
5. شراء وبيع العملات الأجنبية .
6. قبول ودائع الإدخار والإستثمار الأجل بالعملتين المحلية والأجنبية .

الخدمات الإلكترونية

تتمثل الخدمات الإلكترونية في :

1. الصراف الآلي .
2. خدمة الموبايل .
3. البنك الإلكتروني .
4. نقاط البيع .

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم للأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأستاذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (40) إستمارة إستبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد إستجاب (38) فرداً حيث أعادوا الإستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (95%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف النوع (ذكر، أنثى).
2. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31–40 سنة، من 41–50 سنة، من 50 سنة فأكثر).
3. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه).
4. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة وتمويل، إدارة أعمال، نظم معلومات محاسبية، اقتصاد، دراسات مالية، أخرى).
5. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، زمالة المحاسبين القانونيين العربية، زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية، أخرى).
6. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير مالي،مدير عام، مدير إستثمار، محاسب، مراجع داخلي، محلل مالي، عضو مجلس إدارة).
7. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6–10 سنوات، من 11–15 سنة، من 16–20 سنة، من 20 سنة فأكثر).

1. النوع:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	32	%84.2
أنثى	6	%15.8
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير النوع

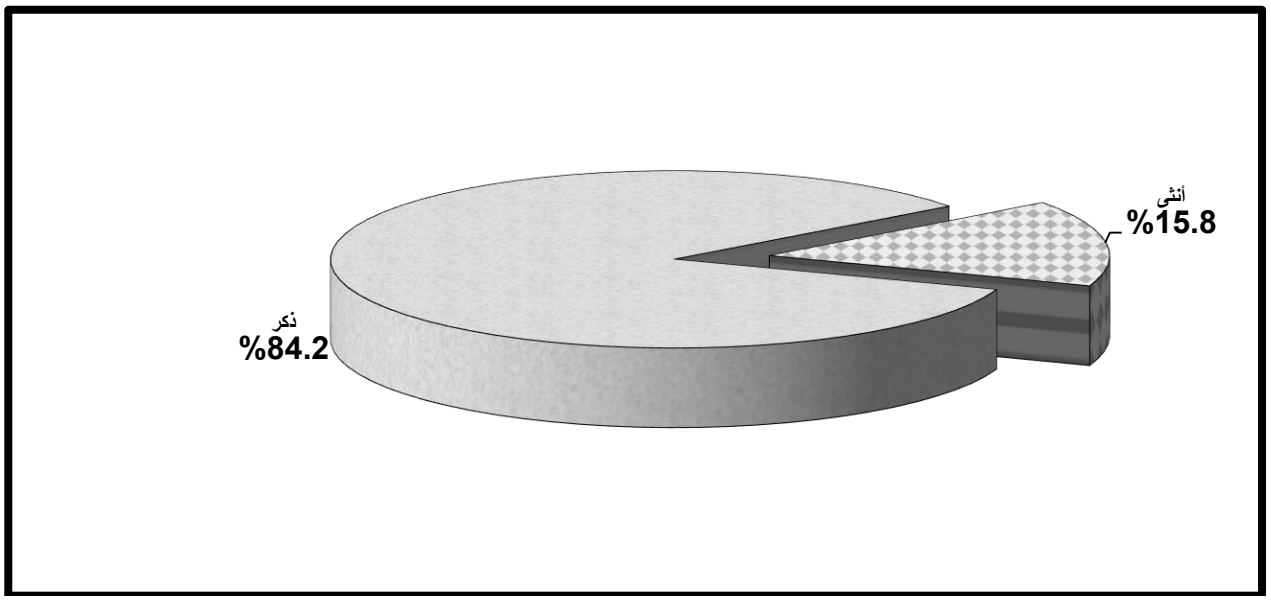

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الذكور، حيث بلغ عددهم (32) فرداً وبنسبة (84.2%)، وكانت عدد عينة الدراسة من الأناث هو (6) أفراد وبنسبة (15.8%).

2- العمر:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	8	%21.1
من 31- 40 سنة	18	%47.4
من 41- 50 سنة	9	%23.7
من 50 سنة فأكثر	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

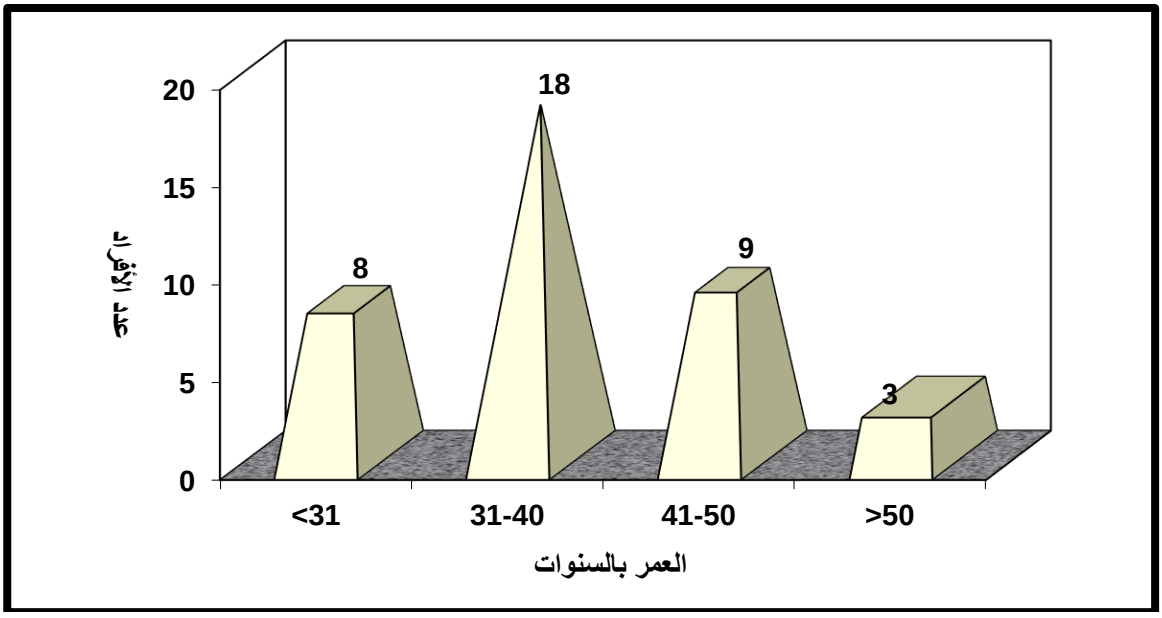

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية (31-40) سنة، حيث بلغ عددهم (18) فرداً ويمثلون ما نسبته (47.4%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (9) أفراد وبنسبة (23.7%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، إذ بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (21.1%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية من (50) سنة فأكثر، والبالغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (7.9%) من العينة الكلية.

3- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالريوس	26	%68.4
دبلوم عالي	2	%5.3
ماجستير	10	%26.3
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

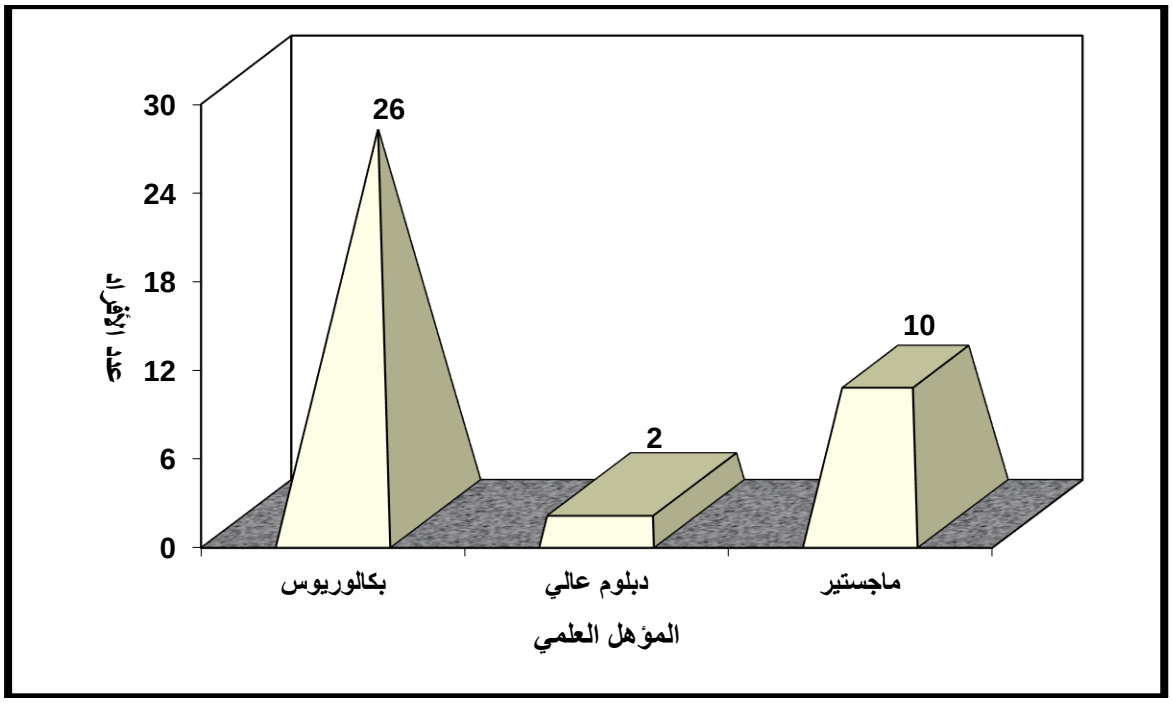

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (26) فرداً وبنسبة (68.4%)، وتضمنت العينة على (10) أفراد وبنسبة (26.3%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (5.3%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي.

4- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة وتمويل	9	%23.7
إدارة أعمال	12	%31.6
نظم معلومات محاسبية	1	%2.6
إقتصاد	6	%15.8
دراسات مالية	9	%23.7
أخرى	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

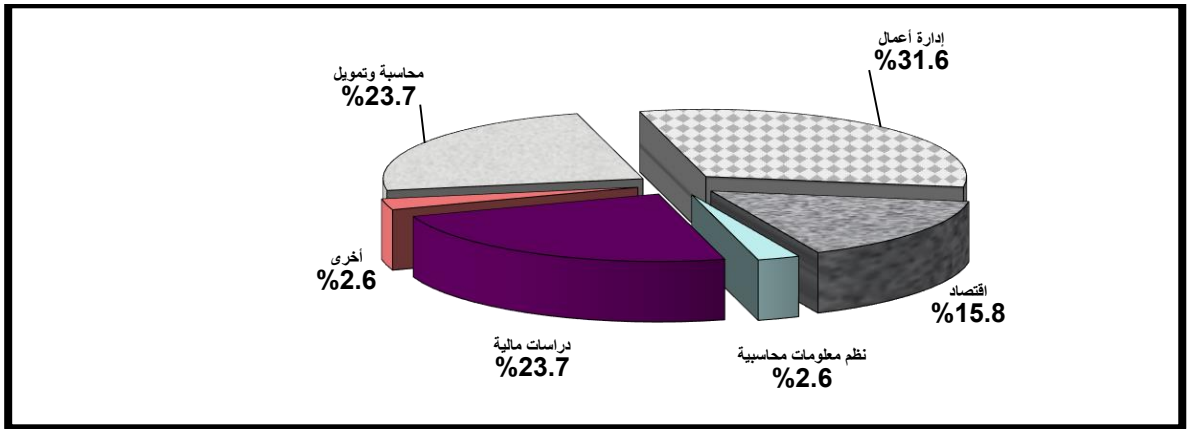

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو إدارة الاعمال، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بإدارة الاعمال (12) فرداً وبنسبة (31.6%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (9) أفراد وبنسبة (23.7%) من المتخصصين المحاسبة والتمويل، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (23.7%) من المتخصصين بالدراسات المالية، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (15.8%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) من المتخصصين بنظم المعلومات المحاسبية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى.

5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	1	%2.6
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	1	%2.6
أخرى	1	%2.6
لا يوجد	35	%92.1
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

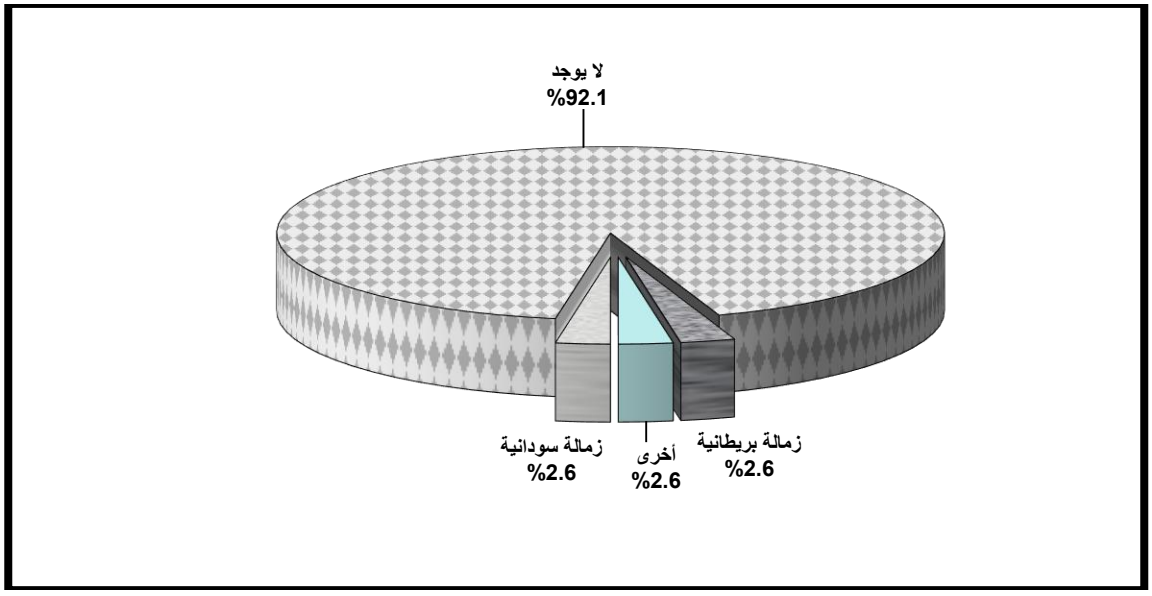

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (35) فرداً وبنسبة (92.1%)، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) لديه المؤهل المهني زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) لديه مؤهل مهني أخر.

6- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	1	%2.6
مدير إستثمار	1	%2.6
محاسب	29	%76.3
مراجع داخلي	4	%10.5
محلل مالي	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

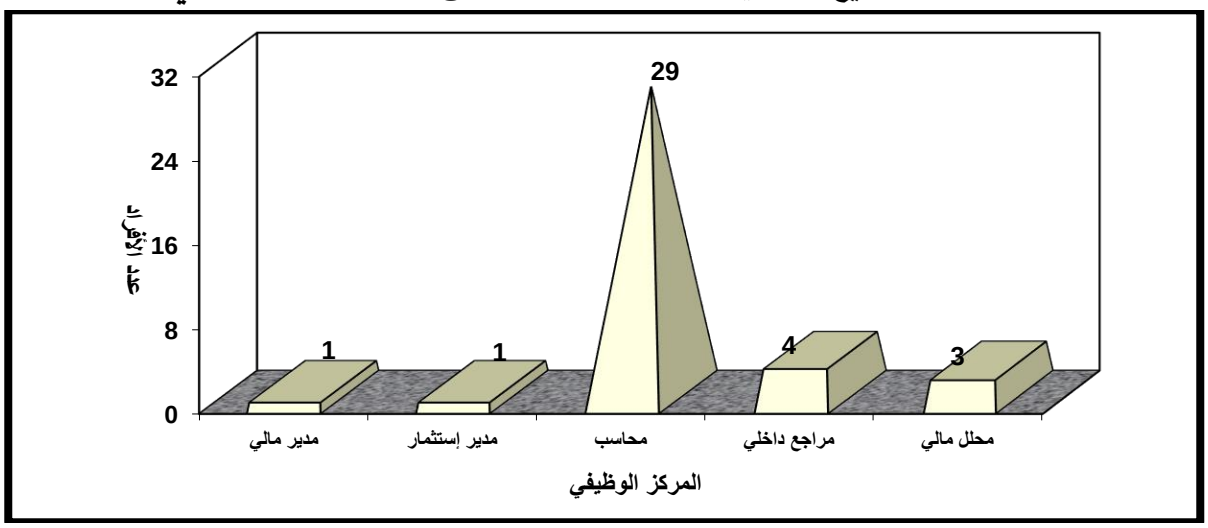

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب، إذ بلغ عددهم في العينة (29) فرداً وبنسبة (76.3%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع داخلي، حيث بلغ عددهم في العينة (4) أفراد وبنسبة (10.5%)، و(3) محللين ماليين بنسبة (7.9%)، ومدير مالي واحد بنسبة (2.6%)، ومدير إستثمار واحد بنسبة (2.6%).

7- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	8	%21.1
من 6- 10 سنوات	12	%31.6
من 11- 15 سنة	6	%15.8
من 16- 20 سنة	6	%15.8
من 20 سنة فأكثر	6	%15.8
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

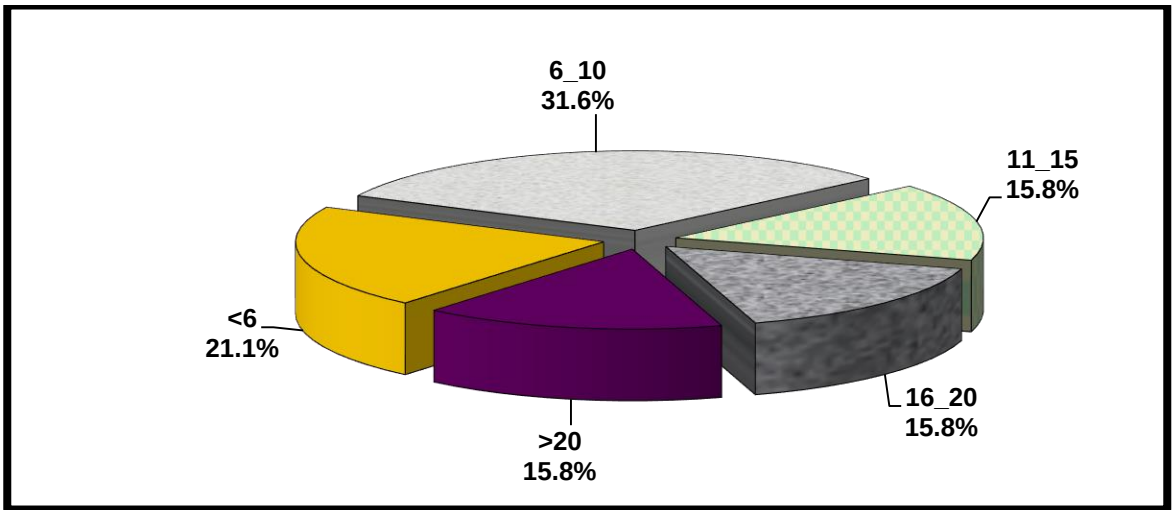

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم في العينة (12) فرداً وبنسبة (31.6%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم (8) أفراد وبنسبة (21.1%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (6) أفراد وبنسبة (15.8%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (6) أفراد وبنسبة (15.8%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (20) سنة فأكثر، حيث بلغ عددهم (6) أفراد وبنسبة (15.8%).

ثانياً: أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (12) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأثنين بواقع (6) عبارات لكل فرضية.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (8/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.63	0.79
الثانية	0.88	0.94
الاستبيان كاملاً	0.79	0.89

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (8/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الأثنين، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون.

5- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (38) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإنتمان المصرفي"

العبارة الأولى: تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	12	%31.6
أوافق	21	%55.3
محايد	3	%7.9
لا أوافق	2	%5.3
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

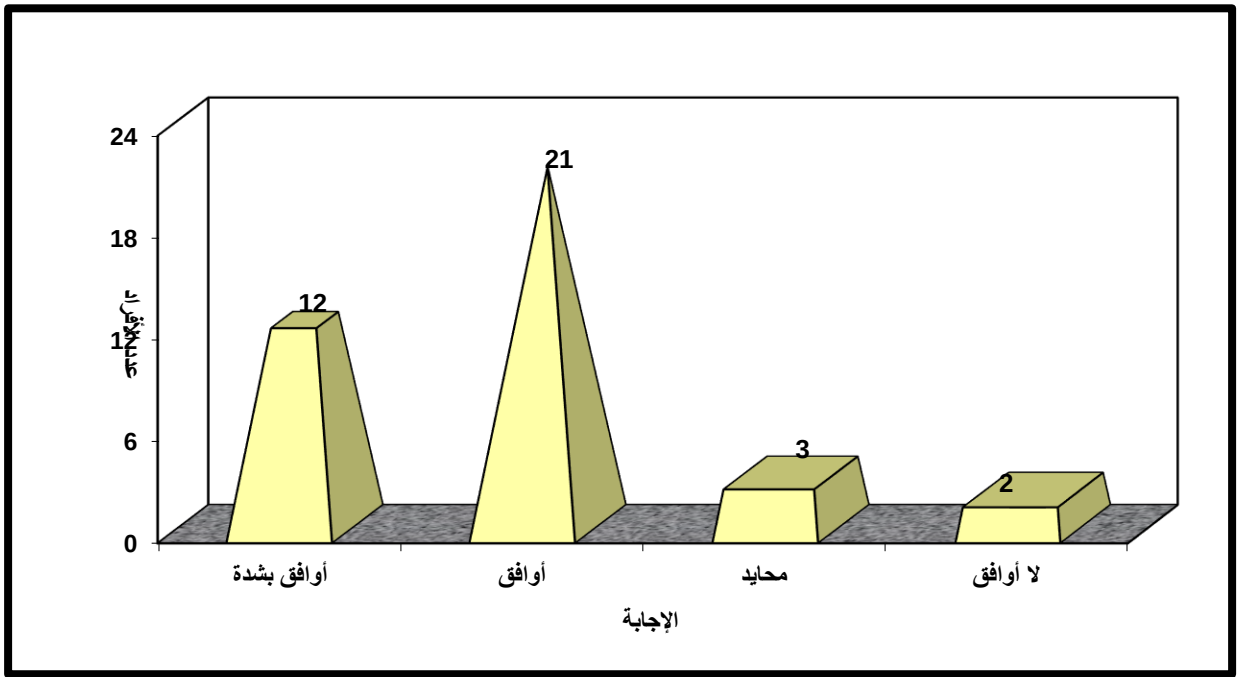

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.3%) وافقوا على أن المنشآت تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، وكما وافق بشدة (12) فرداً وبنسبة (31.6%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (5.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	5	%13.2
أوافق	14	%36.8
محايد	7	%18.4
لا أوافق	11	%28.9
لا أوافق بشدة	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (9/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

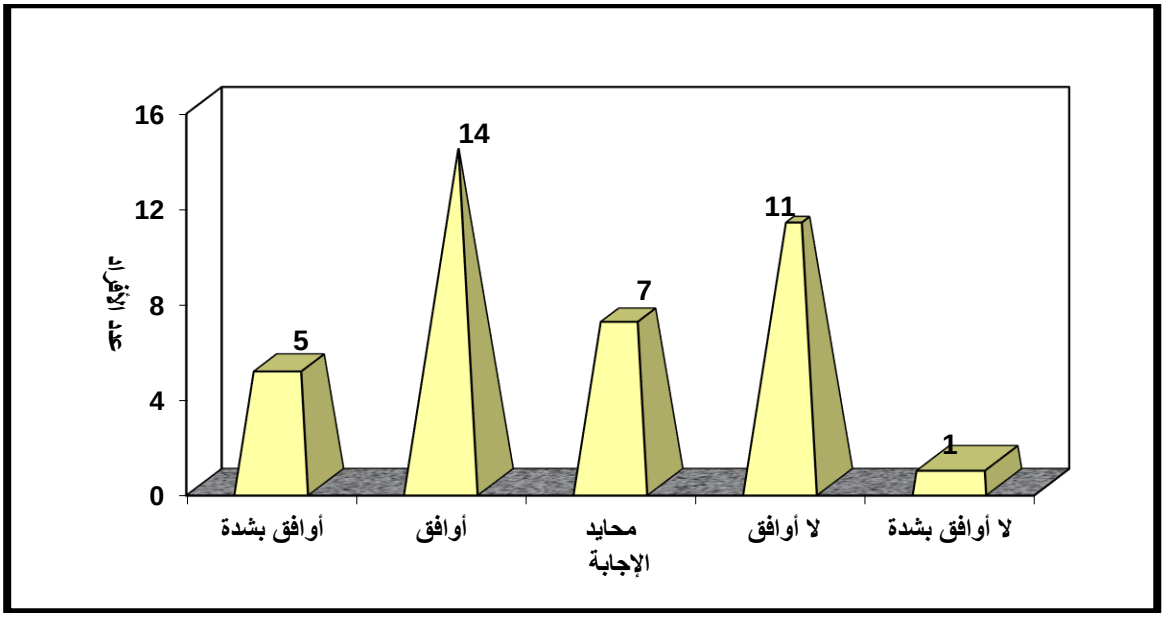

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (36.8%) وافقوا على أن المنشآت تقدم قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي، بينما لم يوافق (11) فرداً وبنسبة (28.9%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (18.4%) محايدين بخصوص ذلك، بينما وافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (13.2%) على ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) على ذلك.

العبارة الثالثة: ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%42.1
أوافق	20	%52.6
محايد	2	%5.3
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

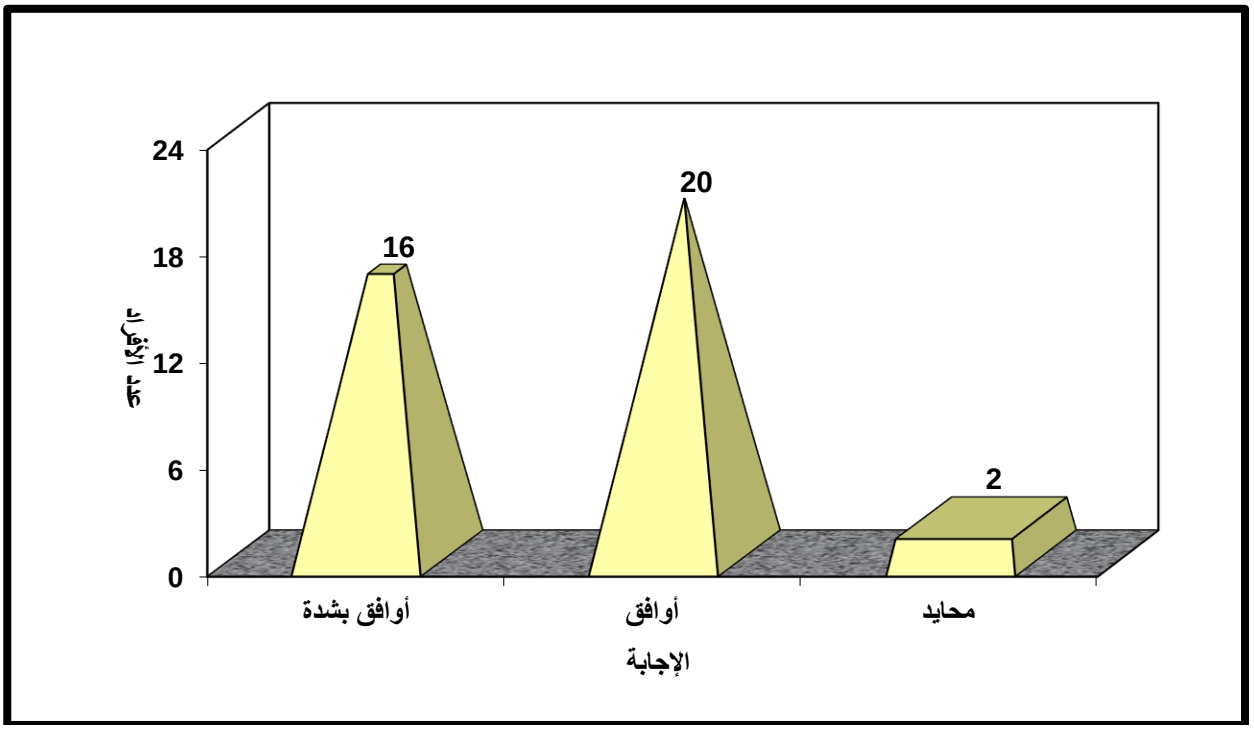

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (20) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.6%) وافقوا على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين، كما وافق بشدة (16) فرداً وبنسبة (42.1%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (5.3%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%28.9
أوافق	25	%65.8
محايد	1	%2.6
لا أوافق	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

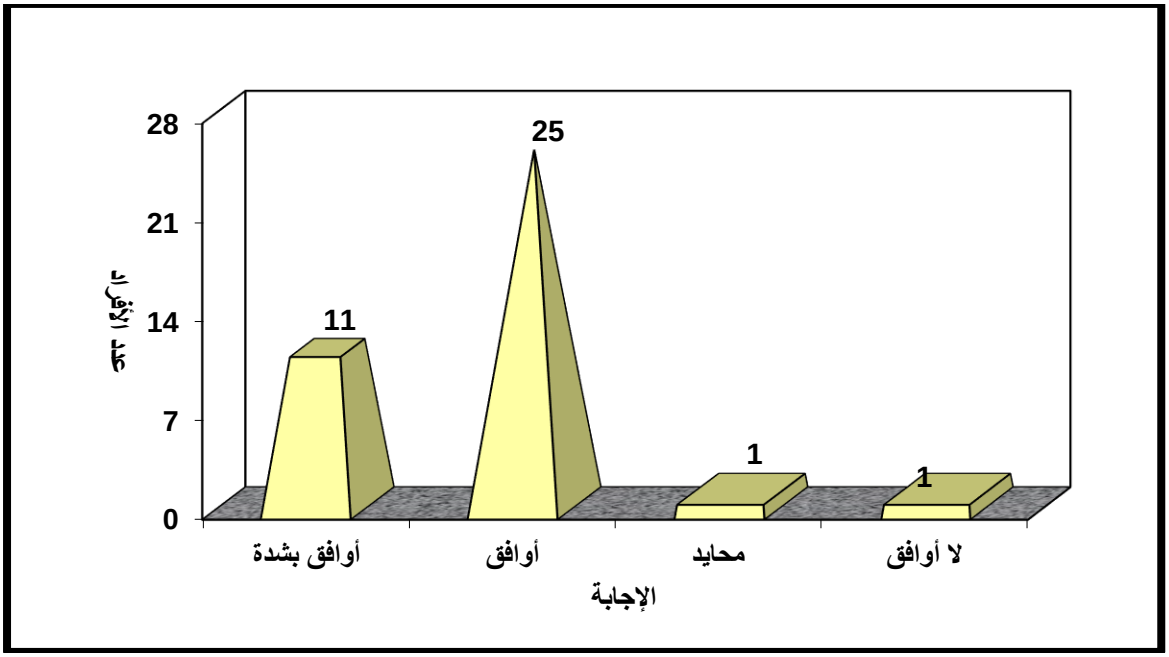

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (25) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (65.8%) وافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (28.9%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) على ذلك.

العبارة الخامسة: الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%42.1
أوافق	13	%34.2
محايد	8	%21.1
لا أوافق	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

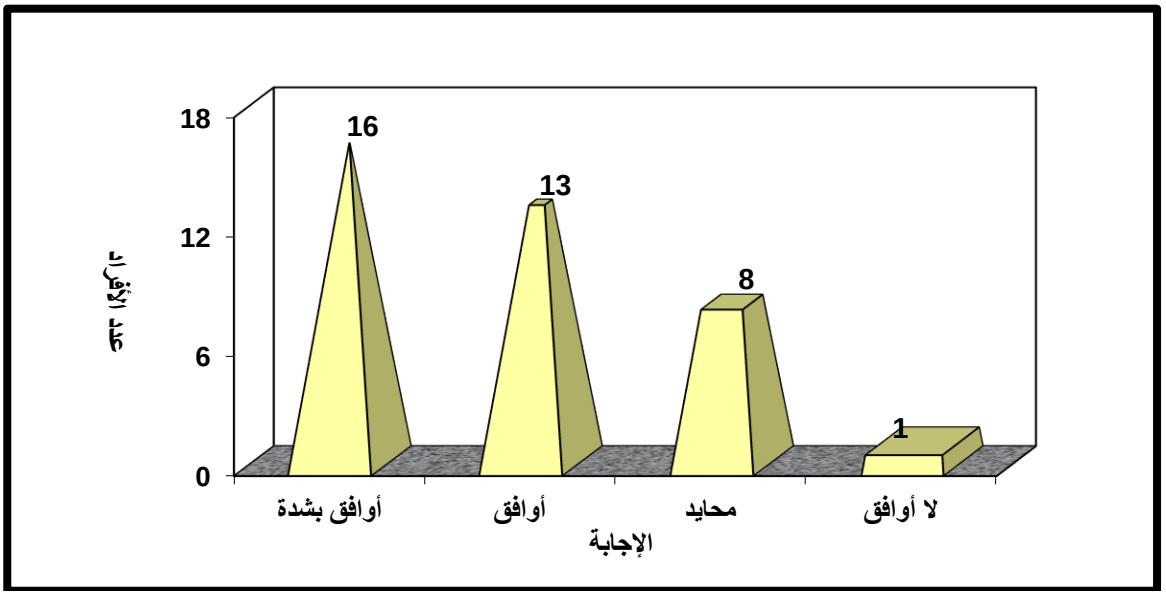

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (16) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (42.1%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي، كما وافق (13) فرداً وبنسبة (34.2%) على ذلك، وكان هنالك (8) أفراد وبنسبة (21.1%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) على ذلك.

العبارة السادسة: يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%28.9
أوافق	20	%52.6
محايد	6	%15.8
لا أوافق بشدة	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

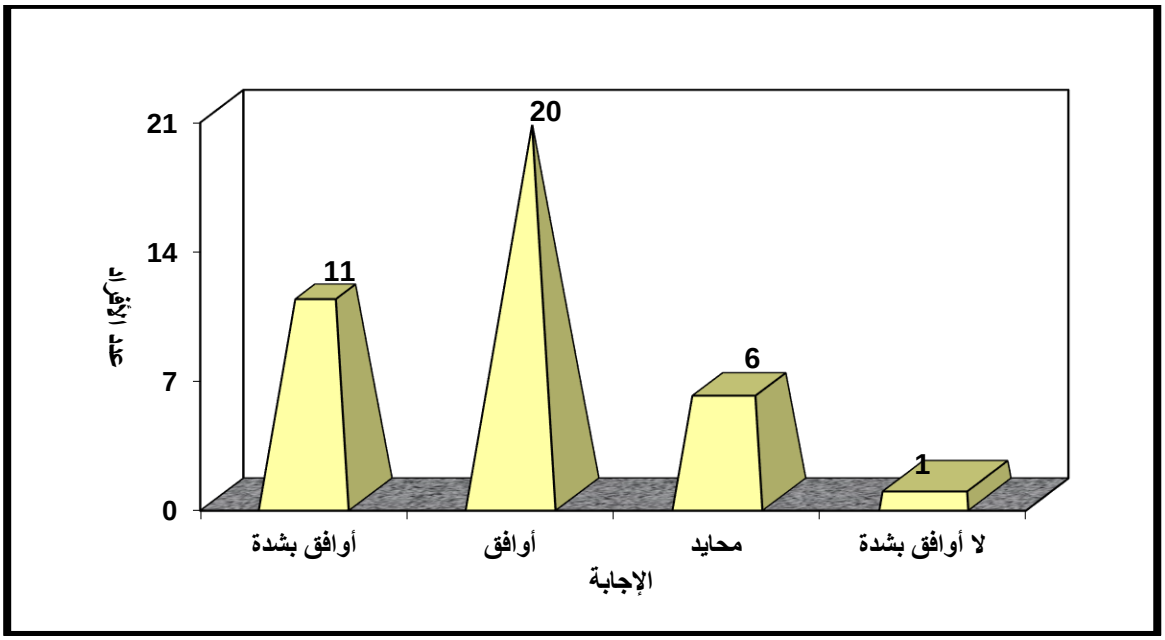

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (20) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.6%) وافقوا على أن الإفصاح المحاسبي يساعد في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (28.9%) على ذلك، وكان هنالك (6) أفراد وبنسبة (15.8%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) على ذلك.

الفرضية الثانية: " تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإنتمان في المصارف"

العبارة الأولى: تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	11	%28.9
أوافق	24	%63.2
محايد	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

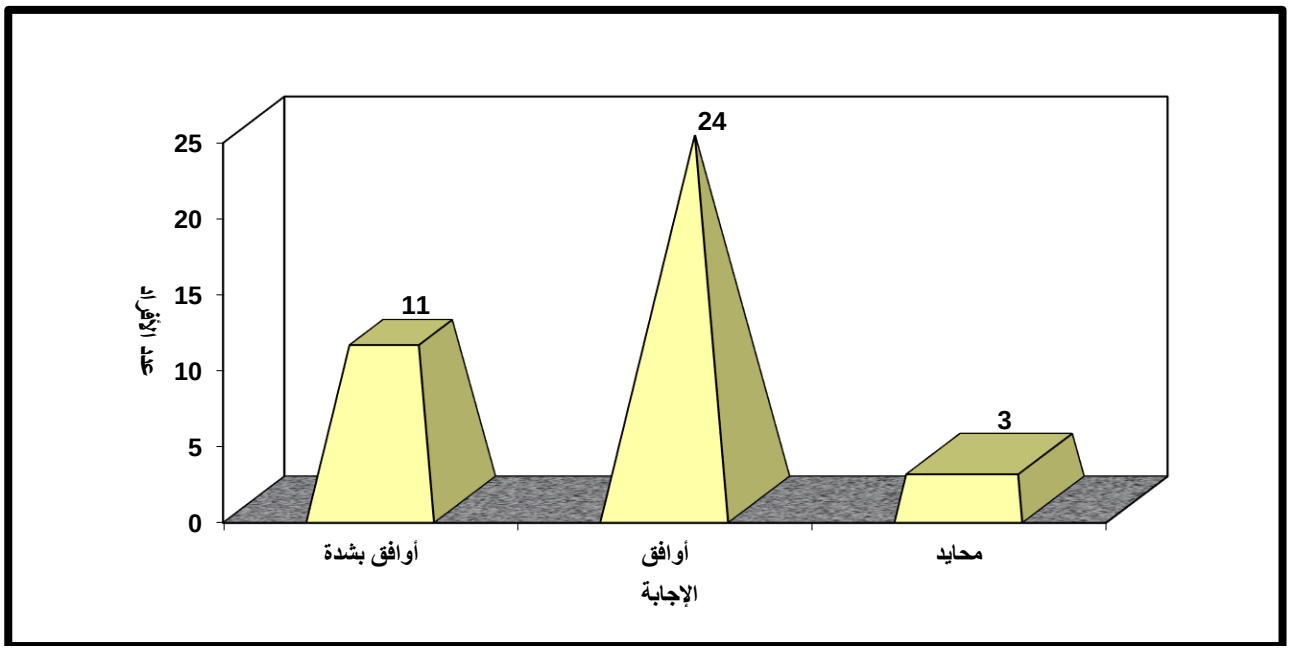

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (24) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (63.2%) وافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي، كما وافق بشدة (11) فرداً وبنسبة (28.9%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثانية: يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%36.8
أوافق	21	%55.3
محايد	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

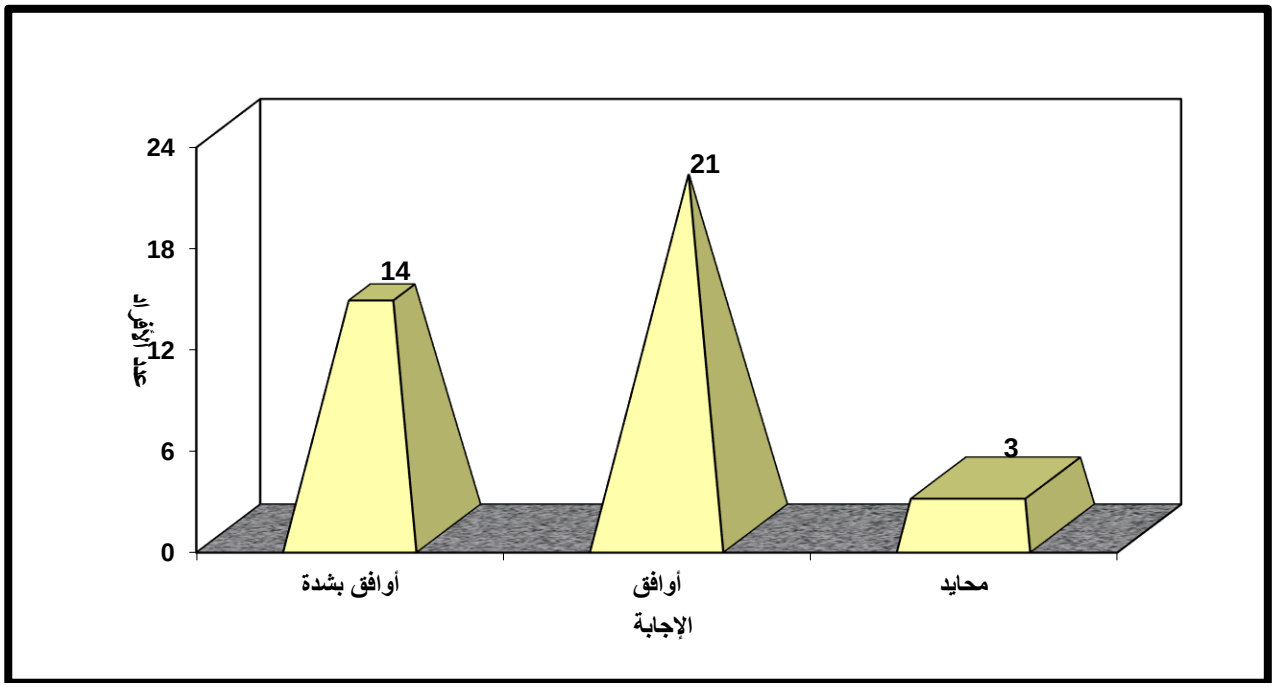

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.3%) وافقوا على أن الإفصاح يوفر معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي، كما وافق بشدة (14) فرداً وبنسبة (36.8%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	14	%36.8
أوافق	21	%55.3
محايد	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

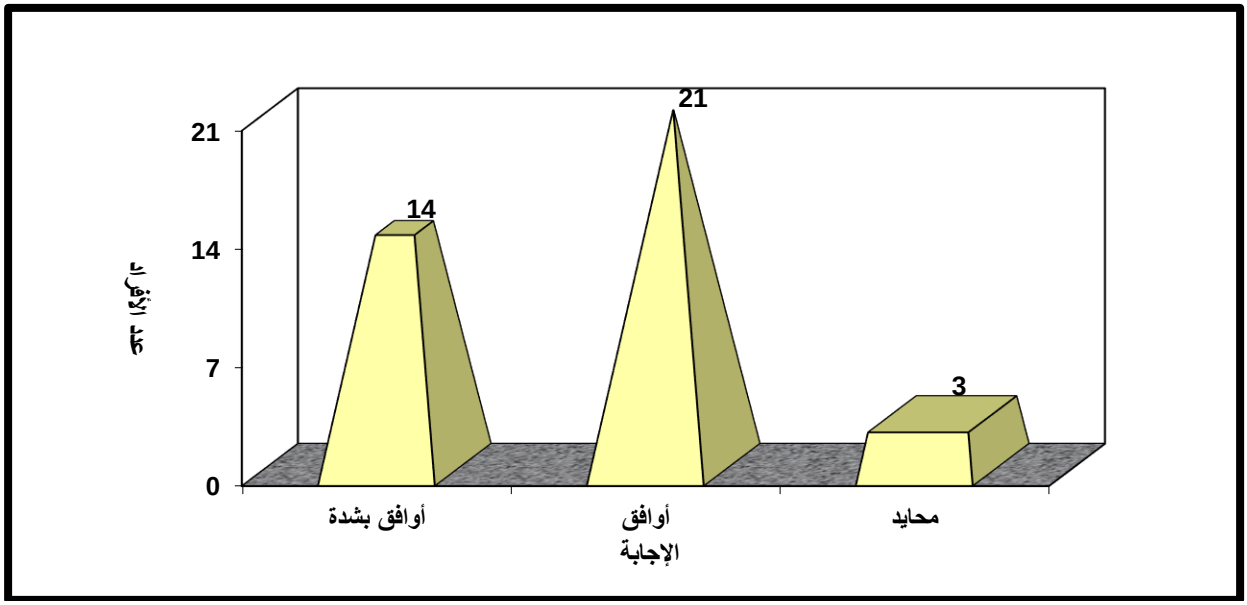

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.3%) وافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي، كما وافق بشدة (14) فرداً وبنسبة (36.8%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	17	%44.7
أوافق	18	%47.4
محايد	3	%7.9
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

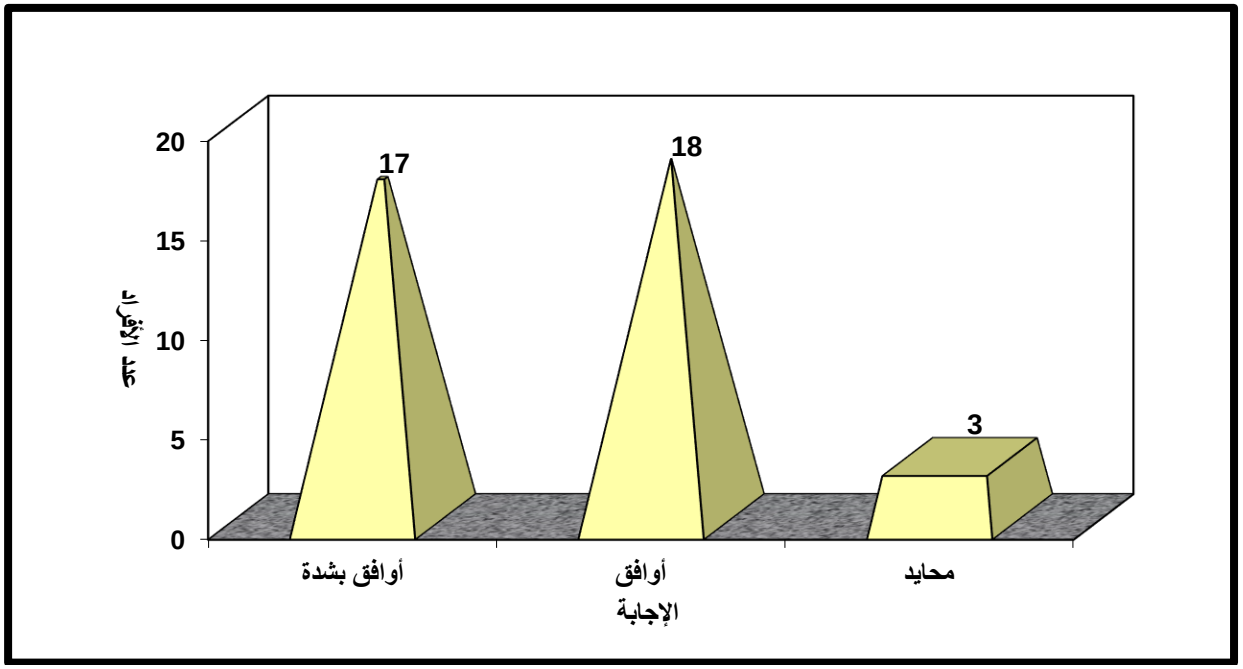

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.4%) وافقوا على أنه كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً، كما وافق بشدة (17) فرداً وبنسبة (44.7%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	10	%26.3
أوافق	23	%60.5
محايد	5	%13.2
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

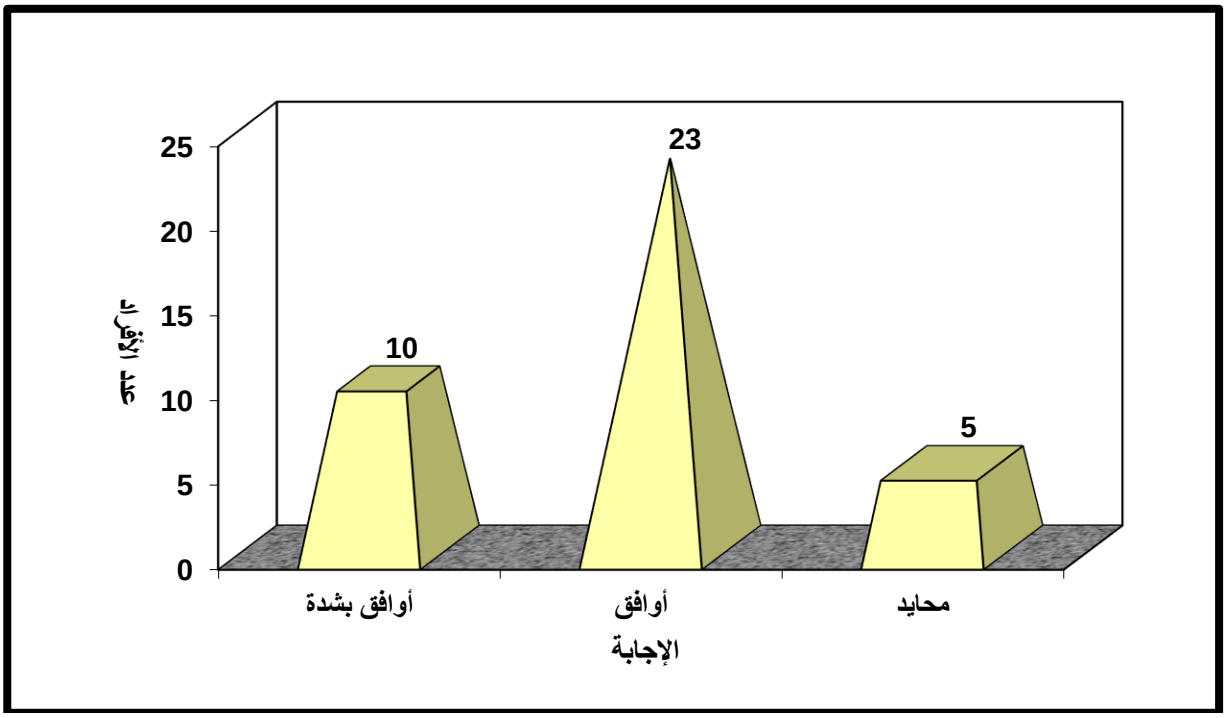

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (23) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.5%) وافقوا على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (26.3%)على ذلك، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (13.2%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة السادسة: يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء إجراءات قرار منح الإنتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة.

جدول رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	16	%42.1
أوافق	18	%47.4
محايد	3	%7.9
لا أوافق	1	%2.6
المجموع	38	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة

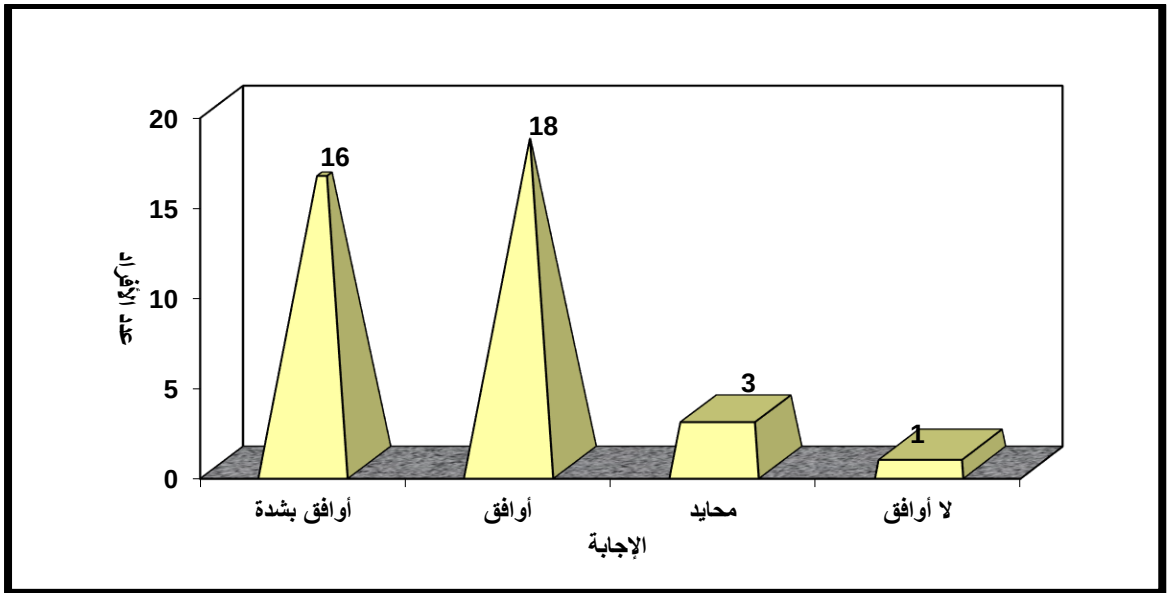

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (18) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (47.4%) وافقوا على أنه يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء إجراءات قرار منح الإنتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية، كما وافق بشدة (16) فرداً وبنسبة (42.1%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (7.9%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (2.6%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور الإفصاح المحاسبي ودوره في منح الإنتمان المصرفي، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإنتمان المصرفي** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	4	أوافق
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي	3	محايد
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين	4	أوافق
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي	4	أوافق
5	الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي	4	أوافق
6	يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المنشآت تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدين على أن المنشآت تقدم قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي يساعد في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (9/2/3) إلى رقم (14/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	3	24.95
2	تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي	4	13.58
3	ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل	2	14.11

	المستثمرين		
4	تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي	3	40.74
5	الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي	3	13.58
6	يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح	3	20.74

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (24.95) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المنشآت تلتزم بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المنشآت تقدم قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (14.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (40.74) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإنتمان المصرفي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (13.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح المحاسبي يساعد في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإنتمان الممنوح.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (6) عبارات وعلى كل منها هناك (38) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (228) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	71	%31.1
أوافق	113	%49.6
محايد	27	%11.8
لا أوافق	15	%6.6
لا أوافق بشدة	2	%0.9
المجموع	228	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

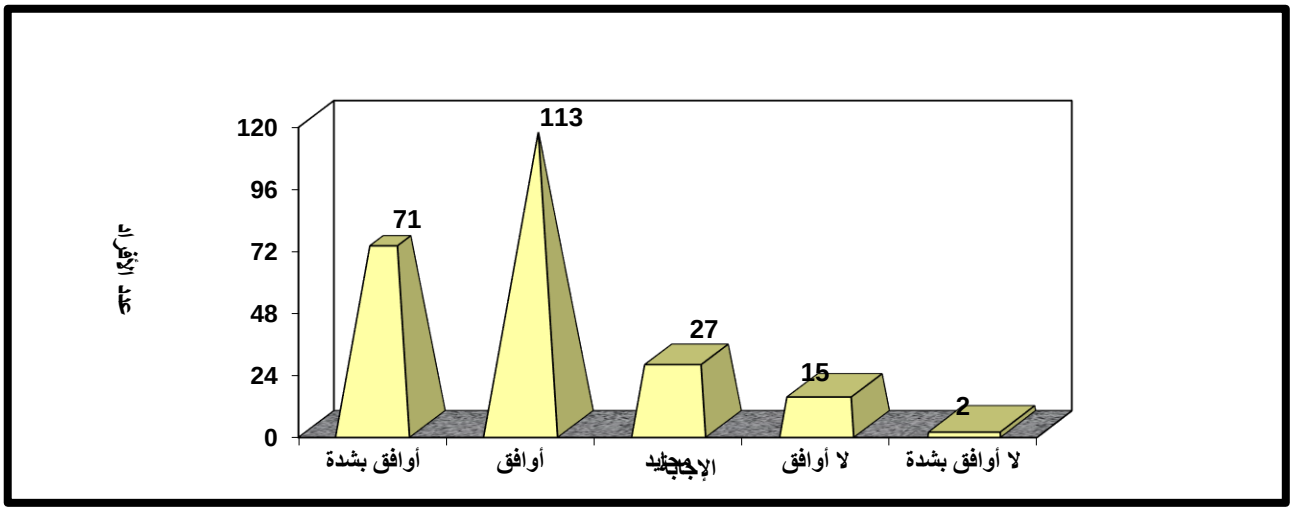

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (113) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(71) إجابة وبنسبة (31.1%) موافقة بشدة، و(27) إجابة وبنسبة (11.8%) محايدة، و(15) إجابة وبنسبة (6.6%) غير موافقة، و(2) إجابات وبنسبة (0.9%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (183.58) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإنتمان المصرفي** " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإنتمان في المصارف** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي	4	أوافق
2	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي	4	أوافق
3	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي	4	أوافق
4	كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً	4	أوافق
5	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي	4	أوافق
6	يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء إجراءات قرار منح الإنتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح يوفر معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء إجراءات قرار منح الإنتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (15/2/3) إلى رقم (20/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي	2	17.74
2	يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي	2	13.00
3	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي	2	13.00
4	كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً	2	11.11
5	تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي	2	13.63
6	يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء إجراءات قرار منح الإنتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية	3	24.11

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (17.74) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2)

ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإنتمان المصرفي.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (13.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإفصاح يوفر معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (13.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإنتمان المصرفي أكثر رشداً.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (13.63) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة السادسة (24.11) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإنتمان المصرفي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (6) عبارة وعلى كل منها هناك (38) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (228) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	82	%36.0
أوافق	125	%54.8
محايد	20	%8.8
لا أوافق	1	%0.4
المجموع	228	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

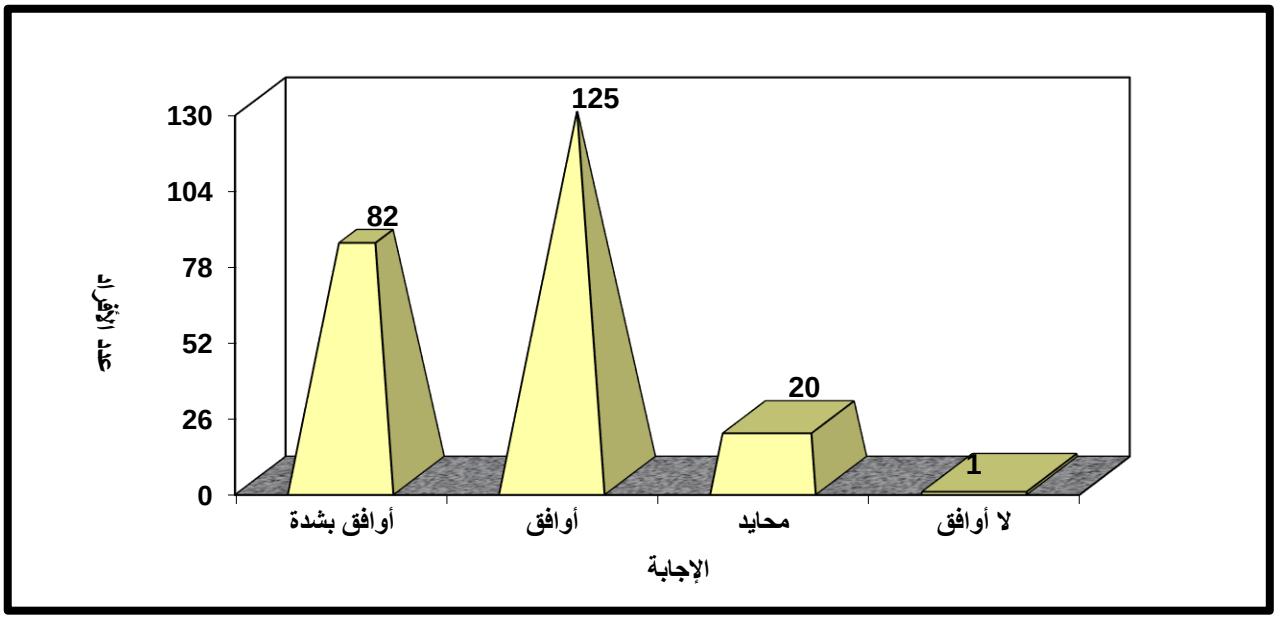

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (125) إجابة وبنسبة (54.8%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(82) إجابة وبنسبة (36.0%) موافقة بشدة، و(20) إجابة وبنسبة (8.8%) محايدة، وإجابة وبنسبة (0.4%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (171.12) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " **تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإنتمان في المصارف** " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الأثنين بالجدول (7/3/3) والشكل (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (7/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإنتمان المصرفي**	183.58
2	**تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإنتمان في المصارف**	171.12

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

الشكل (3/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

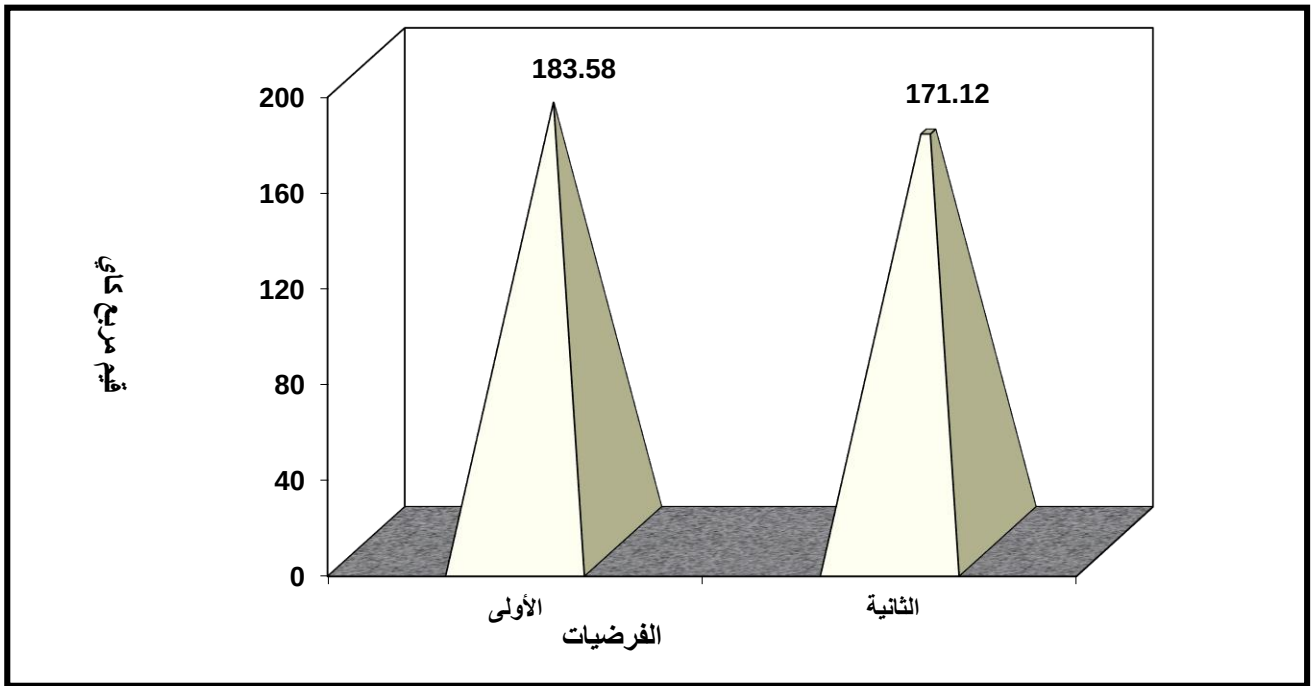

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (7/3/3) والشكل (3/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (183.58)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (171.12).

الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً ، النتائج :

توصل الباحثون إلى النتائج الأتية :

1. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإئتمان المصرفي .
2. يوفر الإفصاح المحاسبي معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي .
3. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإئتمان المصرفي .
4. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلى ترشيد قرار منح الإئتمان المصرفي .
5. يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل البدء في إجراءات قرار منح الإئتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية .
6. تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية .
7. ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلى تضليل المستثمرين .
8. تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإئتمان المصرفي .
9. الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإئتمان المصرفي .

ثانياً : التوصيات

أوصى الباحثون بالأتي :

1. أن تقوم المنشآت بتطبيق الإفصاح المحاسبي لتعزيز القوائم المالية .
2. ضرورة إلتزام المصارف بمعيار الإفصاح المحاسبي عند منح الإئتمان .
3. الإلتزام بالحياد المطلق عند إتخاذ قرار منح الإئتمان وذلك من خلال التطبيق السليم لخطوات منح الإئتمان.
4. الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يساعد في إعداد تقارير مالية أكثر شفافية .
5. أن يقوم المصرف بتكوين إدارة خاصة لمنح الإئتمان المصرفي .
6. تدريب العاملين بأقسام الإستثمار في المصارف .
7. الإهتمام بتصنيف المخاطر الإئتمانية والعمل على تقليلها .
8. زيادة الفرص في منح الإئتمان المصرفي للمستثمرين .

قـائمـة المـــراجـع

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : الكتب العربية

1. إبراهيم أحمد الصعيدي ، نظم المعلومات المحاسبية ، (القاهرة : مؤسسة الرضا للطباعة ، 1992م).
2. أحمد علي عبدالله ، المرابحة – إصولها وأحكامها ، (الخرطوم : الدار السودانية للكتب ، 2001م).
3. الصديق طلحة محمد رحمة ، التمويل الإسلامي في السودان – التحديات ورؤى المستقبل ، (الخرطوم : د . ن ، 2006م) .
4. العبيد محمد البدوي وآخرون ، معجم أسماء العرب ، (عمان : مكتبة عمان ، 1991 م).
5. المعايير المحاسبية الدولية ، لجنة المعايير المحاسبية الدولية ، (الأردن : منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين ، 1999م) .
6. الهادي آدم محمد ، نظرية المحاسبة ، (الخرطوم : مطبعة جي تاون ، 2003 م).
7. الولايات المتحدة الأمريكية ، النظام المصرفي الدولي ، (الكونغرس الأمريكي : مجلد ، 1981م) .
8. أمين السيد أحمد لطفي ، المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسيات ، (القاهرة : الدار الجامعية للنشر ، 2004 م) .
9. حسين محمد حسين أبوزيد ، دراسات في المراجعة ، (القاهرة : الوفاء للطباعة والنشر ،1986 م).
10. حياة شحاتة ، مخاطر الإئتمان التجارية ، (القاهرة : مكتبة القاهرة ، 1995م) .
11. رضوان حلوه حنان ، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ الي المعايير ، (عمان : دار وائل للنشر ، 2003 م) .
12. صالح سليمان عيد ، الأبعاد البيئية وأثرها على إختلاف النماذج المحاسبية الدولية ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، 1992 م) .
13. طارق عبد العال حماد ، الشفافية والافصاح العادل ، (الاسكندرية : الدارالجامعية ، 2005م).
14. عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : مطبعة ذات السلال ، 1991 م).
15. عبد الستار أبو غدة ، الخيار وأثره في العقود ، (الكويت : مطبعة مقهوي ، 1985م).
16. عبد السيع المصري ، المصرف الإسلامي علمياً وعملياً ، (القاهرة : دار التضامن للطباعة ، 1988م).
17. عبد المعطي رضى أرشيد ، د. جودة محفوظ ، إدارة الإئتمان ، (عمان : دار وائل للنشر ، 1999م).
18. عبدالغفار حنفي ، عبدالسلام ابو قحف ، الإدارة الحديثة في البنوك – السياسات المصرفية – تحليل القوائم المالية – القواعد التنظيمية والتطبيقية – البنوك العربية ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م – 2004م).

19.عبدالله عبدالرحيم العبادي ، موقف الشريعة من المصارف الإسلامية المعاصرة ، (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، د . ت) .
20.علي عثمان حامد ، الرقابة المصرفية الشرعية على المصارف السودانية ، (الخرطوم : د . ن ، د . ت).
21.فريدرك تشوي ، كارل أن فروست ، المحاسبة الدولية ، تعريب محمد عصام الدين زايد ، أحمد حجاج ، (الرياض : دار المريخ للنشر ، 2004 م) .
22.كمال الدين الزهراوي ، عبدالله هلال ، المحاسبة المتوسطة ـ مدخل نظري تطبيقي ، (الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، 1999 م) .
23.كمال عبدالعزيز النقيب ، مقدمة في نظرية المحاسبة ، (عمان : دار وائل للنشر والتوزيع ، 2004م).
24.مأمون حمدان ، حسين القاضي ، نظرية المحاسبة ، (دمشق : منشورات جامعة دمشق ، 1995م).
25.مجد الدين محمد يعقوب الفيروز ، القاموس المحيط ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1993م).
26.محسن أحمد الحضيري ، الإئتمان المصرفي في منهج متكامل – التحليل والبحث والإئتمان ، (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1987م) .
27.محمد السيد الناغي ، دراسات في نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية ، (القاهرة : المكتبة العصرية ، 2002 م) .
28.محمد سمير الصبان ، رجب السيد راشد ، المحاسبة المتوسطة وقواعد الإفصاح المحاسبي لتحديد الدخل والمركز المالي ، (بيروت : الدار الجامعية ، 2000م) .
29.محمد عمر شبرا ، نحو نظام نقدي عادل ، دراسة النقود والمصارف والسياسات النقدية في صف الاسلام ، (القاهرة : المعهد العالي الفكر الاسلامي ، 1990م) .
30.محمد مطر ، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني ، (الكويت : مطبعة جامعة البتراء ، 2003م) .
31.محمد مطر وآخرون ، نظرية المحاسبة وإقتصاد المعلومات ، (عمان : دار حنين للنشر والتوزيع ، 1996 م) .
32.محمد هاشم عوض ، دليل العمل في البنوك الإسلامية ، (الخرطوم : شركة فال للإعلان والطباعة المحدودة ، 1985م) .
33.محمود حمزة الزبيدي ، إدارة الإئتمان المصرفي والتحليل المصرفي ، (عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2002م) .
34.هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط الإسلامية ، (المنامة : ب . د ، 2002 م) .
35.وصفي عبد الفتاح أبوالمكارم ، المحاسبة المتوسطة (1) ، (الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2000 م) .

36.يسري أحمد الحلواني ، أهمية الإفصاح المحاسبي في أسواق المال ، (القاهرة : الجمعية العلمية المحاسبية ، 1993م) .

ثانياً : الرسائل الجامعية

1. الحسين العباس الحسين ، دور حوكمة الشركات في الحد من مخاطر الإئتمان في القطاع المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2012).
2. حبيب الله أحمد عبدالله ، فاعلية تطبيق حوكمة الشركات على قرار منح الإئتمان المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2010) .
3. حيدر أحمد حسن ، كفاءة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وأثره في صناعة القرار ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2014).
4. زهير أحمد علي ، أهمية إستخدام التحليل المالي في أغراض منح الإئتمان المصرفي ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2009).
5. سامية إبراهيم حسين ، أثر تطبيق معيار الإفصاح المحاسبي الدولي رقم (30) للمصارف في الحد من مخاطر الإئتمان المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013) .
6. سلمى مختار محمد ، دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الإستثمار في سوق الأوراق المالية ، (الخرطوم : جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012) .
7. صالح عبدالرحمن محمد ، إدارة المخاطر وأثرها في إتخاذ قرارات الإئتمان المصرفي وفق مقررات بازل ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009) .
8. عاصم حسن محمد ، أثر التحليل المالي على قرارات منح الإئتمان المصرفي في البنوك السودانية ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011) .
9. عبد العزيز عبدالله علي ، تحليل قائمة التدفقات النقدية ودورها في إتخاذ قرارات منح الإئتمان المصرفي ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2009) .
10. علي سليمان الشطي ، تقييم مخاطر الإئتمان في البنوك التجارية في الأردن ، (عمان : الجامعة الأردنية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 1996م) .
11. علي محمد يونس ، دور الإئتمان المصرفي في مكافحة الفقر ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .
12. عوض عمر العوض ، أثر القياس والإفصاح المحاسبي عن الأداء البيئي على القوائم المالية للمنشآت الصناعية ، (جامعة النيلين ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012).

13.فلاح محمود شرار ، الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في إتخاذ قرارات الإقراض ، (القاهرة : جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010).
14.محجوب عبدالله حامد ، إطار عملي ـ المحاسبة البيئية ، (الخرطوم : جامعة أم درمان الإسلامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2000 م) .
15.محمد فداء الدين بهجت ، الإفصاح في القوائم المالية وموقف المراجع الخارجي منها ـ دراسة تطبيقية للقوائم المالية والتقارير السنوية للشركات المساهمة في المملة العربية السعودية ، (جدة : جامعة الملك عبدالعزيز ، رسالة دكتوراة ، منشورة ، 1986 م) .
16.منى إبراهيم المكاشفي ، مدى تطبيق البنوك للمعيار الدولي (30) الإفصاح المحاسبي للبنوك والمؤسسات ، (الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2013).
17.نجم الدين إبراهيم حسن ، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ومعلومات قائمة التدفقات النقدية وأثرها في الحد من التعثر المصرفي ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة دكتوراة ، غير منشورة ، 2014).
18.نجم الدين علي سليمان ، قائمة التدفقات النقدية ودورها في قرارات منح الإئتمان في المصارف التجارية ، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير ، غير منشور ، 2010).
19.هديل أمين الشخيلي ، العوامل المحددة لقرارات الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية ، (القاهرة: جامعة الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012).

ثالثاً : المجلات والدوريات

1. حسن أحمد خليل ، إدارة الإئتمان المصرفي ، (عمان : مجلة إتحاد المصارف العربية ، 1975م).
2. خالد أمين عبدالله ، الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط التداول في أسواق الأوراق المالية العربية ، (الرياض : مجلة جامعة الملك عبدالعزيز ، العدد الثاني ، 1992م) .
3. خالد أمين عبدالله ، الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية ، (عمان : مجلة المحاسب القانوني ، العدد 92 ، 1995 م) .
4. عبد السميع الدسوقي ، المدخل الملائم لتقييم المعلومات المحاسبية ، (الخرطوم : جامعة القاهرة بالخرطوم ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد 33 ، 1985 م) .
5. عبدالله إمام المالكي ، إدارة الإئتمان وتقويم المخاطر ، (بيروت : مجلة إتحاد المصارف العربية ، 1986م) .
6. عصام محمد علي الليثي ، ثقافة التسليف في السودان بين التقليد والتجديد ، (الخرطوم : مجلة دراسات ومالية ، العدد الثالث ، 2000م) .

7. عقل مفلح ، أساسيات الإئتمان المصرفي لازالت في الصدارة ، (عمان : مجلة البنوك ، العدد الثامن ، 1995م) .
8. محمد الوطيان ، صيغ التمويل الإسلامي للمشروعات الإستثمارية – طبيعتها وشروط إستخدامها ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 2003م) .
9. محمد شريف توفيق ، قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة وفي معيار العرض والإفصاح بالمملكة السعودية (الرياض : مجلة الإدارة العامة ، العدد 61 ، 1989 م) .
10. محمد فداء الدين عبد المعطي ، عبدالله قاسم يماني ، الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام على مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، 1990 م) .

رابعاً : الكتب الإنجليزية

1. ACPA , By ـ Laws ـ Code of Professional Ethics , (N.Y : AICPA ,1962) .
2. Baughn W H. And walker CE, the Bank e.s Handbook, Illinois , (Donjones Frwin, INC , 1978) .
3. Edward w . Reed and Edward K . Gill , Commercial Banking 4th Ed , (Englewood cliffis , New Jersey , Prentice Hall 1989) .

خامساً : المواقع الإلكترونية

1. www.aazs.net .
2. www.alnilebank.com .
3. www.amf.org.ae/vArabic/storge/other .
4. www.ar-bank.sd .
5. www.fibsudan.com .

الملاحـــــــق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

السيد/.....حفظه الله (إسم إختياري)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إستمارة إستقصاء

يقوم الباحثون بإعداد بحث للحصول على درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان الإفصاح المحاسبي ودورِه في منح الإئتمان المصرفي ، ويأمل الباحِثون منكم المساهمة بالإجابة على هذا الإستبيان ، سعياً لتحقيق الهدف من هذا البحث ، لما لذلك من فائدة تعود على البحث والباحثين حيث تمثل إجاباتكم أحد الدعامات الأساسية لإكمال هذا البحث وما يسفر عنه من نتائج ، حيث أن الإجابات التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير لما يمثله من إضافة قيمة تعكس الواقع المهني ، مما ينعكس إيجابياً على أهداف هذا البحث ، علماً بأن جميع البيانات سوف تحظى بالسرية التامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط .

شاكرين لسيادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ،،،

الباحثين:

إبتسام موسى الصادق أحمد

إبتهال صلاح قسم الخالق موسى

جادالله حسن دفع الله العوض

عبدالرحيم معتصم أحمد يوسف

منتصر محمد علي عوض البارئ

القسم الأول : البيانات الشخصية :

1. **النوع :**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر :**

30 عاماً فأقل ☐ 31 – 40 سنة ☐

من 41 – 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

3. **المؤهل العلمي :**

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐

ماجستير ☐ دكتوراه ☐

4. **التخصص العلمي :**

محاسبة وتمويل ☐ إدارة أعمال ☐

نظم معلومات محاسبية ☐ إقتصاد ☐

دراسات مالية ☐ أخرى ☐

5. **المؤهل المهني :**

زمالة المحاسبين القانونين السودانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين العربية ☐

زمالة المحاسبين القانونين البريطانية ☐ زمالة المحاسبين القانونين الأمريكية ☐

أخرى ☐

6. **المركز الوظيفي :**

مدير مالي ☐ مدير عام ☐ مدير إستثمار ☐ محاسب ☐

مراجع داخلي ☐ محلل مالي ☐ عضو مجلس إدارة ☐

7. **سنوات الخبرة :**

5سنوات فأقل ☐ 6 - 10 سنة ☐ 11 – 15 سنة ☐

16 – 20 سنة ☐ 20 سنة فأكثر ☐

القسم الثاني : عبارات الإستبانة

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار الإفصاح المحاسبي ومنح الإئتمان المصرفي .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تلتزم المنشآت بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية .					
2. تقدم المنشآت قوائم مالية تفتقر إلي الإفصاح المحاسبي .					
3. ضعف الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية يؤدي إلي تضليل المستثمرين .					
4. تطبيق الإفصاح المحاسبي يزيد من فرص منح الإئتمان المصرفي .					
5. الإلتزام بتطبيق معيار الإفصاح المحاسبي يحد من مشكلة التعثر في سداد الإئتمان المصرفي .					
6. يساعد الإفصاح المحاسبي في تحقيق أرباح معقولة ومناسبة على الإئتمان الممنوح .					

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسبة

الفرضية الثانية : تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر على إتخاذ قرارات منح الإئتمان في المصارف .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤثر إيجاباً على قرار منح الإئتمان المصرفي .					
2. يوفر الإفصاح معلومات ملائمة تساعد في إتخاذ قرار منح الإئتمان المصرفي .					
3. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي الإلتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة التي تساعد على سلامة قرار منح الإئتمان المصرفي .					
4. كلما زاد الإلتزام بمعيار الإفصاح المحاسبي كان قرار منح الإئتمان المصرفي أكثر رشداً .					
5. تطبيق الإفصاح المحاسبي يؤدي إلي ترشيد قرار منح الإئتمان المصرفي .					
6. يتم التأكد من إستكمال جميع المستندات والمتطلبات قبل بدء إجراءات قرار منح الإئتمان ويتم الإحتفاظ بملف لكل عملية .					